جامعة مُحَمَّد بوضياف المسيلة

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

قسم علوم الإعلام والاتصال

معوقات الصحافة الخاصة في الجزائر

دراسة ميدانية على عينة من صحفيي القطاع الخاص بالجزائر

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم الإعلام والاتصال تخصص صحافة مكتوبة

اعداد الطلبة: اشراف الدكتور:

رقية مكتوت الزواوي أحمد المهدي

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
دشوشة رابح	أستاذ محاضر أ	رئيسا
الزواوي أحمد المهدي	أستاذ محاضر أ	مقررا ومشرفا
يوسفي عبد العالي	أستاذ محاضر أ	ممتحنا

ماي 2017

كلمة شكر

(.....رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلى والِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صالِحًا تَرْضاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبادِكَ الصَّالِحِينَ) (19) سورة النمل

نتقدم إلى كل الأيادي والعقول التي ساهمت في إثراء هذه الرسالة المتواضعة بالإمتنان والشكر الجزيل وأخص بالذكر أستاذنا المشرف أحمد المهدي زواوي وكل أساتذة كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية وفرع الإعلام والاتصال بجامعة المسيلة .

كما لا ننسى الذين ساهمو يالمتابعة والتساؤل وهم الذين كانو الدعم الخفي لإتمام هذا العمل المتواضع .

فإلى كل هؤلاء أرقى آيات العرفان والتقدير وأخلص عبارات الشكر والوفاء .

الإهداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لو لا فضل الله علينا أما بعد

فإلى من نزلت في حقّهم الآيتين الكريمتين في قوله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

{ وقضى ربك ألاّ تعبدوا إلاّ إياه وبالوالدين إحسانا إما يبلغنّ عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أفٍ ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما Z واخفض لهما جناح الذّل من الرّحمة وقل ربّ ارحمهما كما ربياني صغيرا } { الإسراء 32 — 33}

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أغلى ما أملك في الوجود أبي وأمي العزيزين حفظهما الله لي ...

اللّذان سهرا وتعبا على تعليمي في إتمام هذا العمل من قريب أو من بعيد ...

وإلى أفراد أسرتي ، سندي في الدنيا ولا أحصي لهم فضل ...

وإلى كافة الأصدقاء والأحباب كل بإسمه ...

وخاصة الى أستاذي الفاضل أحمد المهدي زواوي ...

والى الأستاذ الكريم بحاش عبد الحق + أستاذ طيب حماني عباس " على المجهودات المبذولة " ...

وكل من يتواجد في مكتبة السلام ...

إلى أساتذتي الكرام وأسرة المعهد ورفيق الدراسة محمد الأمين ...

وفي الأخير أرجوا من الله تعالى أن يجعل عملي هذا نفعا يستفيد منه جميع الطلبة المتربصين المقبلين على التخرّج .

رقية

فهرس الموضوعات

شكر وعرفان	
إهداء	
فهرس الموضوعات	
مقدمة	09
الفصل الأول الإطار النظري والتوجه المنهجي للدراسة	
1.اشكالية الدراسة	12
2.تساؤلات الدراسة	13
3.أسباب اختيار الموضوع	13
4.أهداف الدراسة	13
5.أهمية الدراسة	14
6. المدخل النظري للدراسة	14
7.نوع الدراسة	22
8.منهج الدراسة	23
9.أدوات جمع البيانات	23
10.مجتمع البحث وعينة الدراسة	24
11.تحديد مفاهيم الدراسة	25
12.الأساليب الإحصائية المستخدمة	26
13.الدراسات السابقة	27
الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة	
1- عرض وتحليل النتائج	29
1-1 تحليل البيانات الوصفية	29
1-2 تحليل أسئلة الاستبيان	34
2- النتائج العامة	56

2–1 نتائج المحور الأول	56
2–2 نتائج المحور الثاني	56
2–3 نتائج المحور الثالث	57
خاتمة	59
قائمة المراجع	
الملاحق	

فهرس الجداول

الجدول رقم (01) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس	29
الجدول رقم (02) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية	30
الجدول رقم (03) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة	31
الجدول رقم (04) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي	32
الجدول رقم (05) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير لغة التكوين	33
الجدول رقم (06) يوضح توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (01)	34
الجدول رقم (07) يوضح توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (1–1)	35
الجدول رقم (08) يوضح توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (02)	36
الجدول رقم (09) يوضح توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (03)	37
الجدول رقم (10) يوضح توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (04)	38
الجدول رقم (11) يوضح توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (05)	39
الجدول رقم (12) يوضح توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (06)	40
الجدول رقم (13) يوضح توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (07)	41
الجدول رقم (14) يوضح توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (08)	42
الجدول رقم (15) يوضح توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (09)	43
الجدول رقم (16) يوضح توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (10)	45
الجدول رقم (17) يوضح توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (11)	46
الجدول رقم (18) يوضح توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (12)	47
الجدول رقم (19) يوضح توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (13)	48
الجدول رقم (20) يوضح توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (14)	49
الجدول رقم (21) يوضح توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (15)	50
الجدول رقم (22) يوضح توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (16)	51
الجدول رقم (23) يوضح توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (17)	52
الجدول رقم (24) يوضح توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (18)	53
الجدول رقم (25) يوضح توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (19)	55

فهرس الأشكال

الشكل رقم (01) يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس	29
الشكل رقم (02) يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية	30
الشكل رقم (03) يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة	31
الشكل رقم (04) يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي	32
الشكل رقم (05) يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير لغة التكوين	33

مقدمة :

نشأت الصحافة الجزائرية الخاصة وتطورت ، في ظروف استثنائية أفرزتها أحداث الخامس من أكتوبر 1988 ودستور 1989 الذي اقر التعددية السياسية والاعلامية في البلاد وأنها احتكار الدولة لملكية الصحف ، وبرغم انهيار العديد من المؤسسات فيما عرف بـ" العشرية السوداء " طوال عقد التسعنيات ، فانها ظلت صامدة متحدية كل الصعوبات والعراقيل ، سواء تلك المتعلقة بخصوصية العمل الصحفي للإعتبار حداثة تجربتها في عهد التعددية ، أو لصعوبة مجابهة السلطة و المجتمع والجماعات الارهابية منتصف التسعينات .

غير أن هذه التجربة الصحفية التي استحقت الاشادة على مدى عقدين من الزمن ، لا تواجه فقط ضغوطا من السلطة وحربا خفية يتصارع فيها الصحفي مع دوائر صنع القرار المتحكمة في المعلومة بل انها اليوم تعاني أيضا ، وضعا دخيلا متأزما انعكس سلبا على ظروف عمل الصحفيين وحياتهم المهنية والاجتماعية ، كما انعكسا أيضا على أخلاقيات المهنة التي يرى المراقبون والصحفيون في الجزائر أنها تشهد انزلاقات وتراجعا كبيرا .

وبرغم أن السلطة في الجزائر لطالما لعبت دور " الرقيب " ، وهي تؤثر بشكل وبآخر في عمل الصحافة ، سواء من خلال سن القوانين أو عدم سنها ، أو عدم تطبيقها ، فإنه لا يمكن التغاضي عن المخالفات والجرائم التي ترتكب باسم الصحافة أو التقليل من أهمية الالتزام بالقواعد المهنية والأخلاقية وسواء تحدثنا عن الإيجابيات أو السلبيات في مسيرة الصحافة الجزائرية الخاصة عبر ثلاثة وعشرين عاما ، فإن الكثير من السلبيات التي ظهرت في السنوات الأخيرة هي انعكاس لواقع المجتمع الجزائري بمحاسنه ومساوئه ، فالصحافة لا يمكنها أن تتطور بمعزل عن محيطها الذي تتفاعل معه.

الفصل الأول الإطار النظري والتوجه المنهجي للدراسة

1. اشكالية الدراسة
2. تساؤلات الدراسة
3. أسباب اختيار الموضوع
4. أهداف الدراسة
5. أهمية الدراسة
6. المدخل النظري للدراسة
7. نوع الدراسة
8. منهج الدراسة
9. أدوات جمع البيانات
10. مجتمع البحث وعينة الدراسة
11. تحديد مفاهيم الدراسة
12. الأساليب الإحصائية المستخدمة
13. الدراسات السابقة

1- الإشكالية:

يعد الإعلام في المجتمعات الحديثة ذا أهمية بالغة ومع تقدم الباهر الذي عرفته وسائل الإعلام السمعي البصري وسيطرتها تبقى الصحافة المكتوبة ذات أهمية في هذه المجتمعات، لما تحمله من وظائف والتي من بينها التوعية والتثقيف وإخبار وإعلام الأفراد ولكي تقوم هذه الأخيرة بكل هذا لابد أن تتوفر على شروط أولها أن تكون حرة وثانيها مسؤولة. ولقد كانت الصحافة الجزائرية منذ الاستقلال وإلى غاية 1989 مجرد قناة لتمرير خطاب السلطة السياسية المتمثلة في الحزب الواحد، بسبب احتكار الدولة لقطاع الإعلام وفرضها الرقابة على الأخبار وكان نتيجة لذلك غياب ثقة الجمهور في الصحافة على اعتبار أن الرسالة الإعلامية كانت في اتجاه واحد.

ولكن بعد أحداث أكتوبر 1988 جاء التغيير عنيفا حيث أقر دستور فبراير 1989 أن التعددية هي شكلا من أشكال الممارسة السياسية وكان لهذا التغيير تأثيرا كبيرا في النظام الإعلامي حيث أصبحت الصحافة المكتوبة منذ تسعينات القرن الماضي تفسح مجال لظهور صحف خاصة وأخرى حزبية.

وقد أدى هذا النوع الإعلامي ارتفاع عدد العناوين الصحفية وتضاعف كمية السحب العام غير أن سرعان ما اصطدم هذا النمو السريع بمتغيرات جديدة أثرت في علاقة الصحافة في السلطة السياسية، وقد أحاطت بهذه الصحافة مجموعة من العوائق القانونية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والمهنية والتي حدت من ممارستها وأفرغتها من معناها الحقيقي في الواقع العملي، وأبقتها من الناحية النظرية فقط، مما أدى إلى افتقار الكثير من الصحف للموضوعية والاستقلالية في نقل الأحداث والمعلومات والأخبار أو التعليق عليها، وفي هذا الإطار جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على مختلف الجوانب المتعلقة بالصحافة الخاصة في الجزائر، وتتبلور مشكلة الدراسة في رصد وتحليل وتفسير أوضاع الصحافة الخاصة في الجزائر وواقع الممارسة المهنية في ما تشهده هذه الممارسة من قيود وعوائق سياسية واقتصادية واجتماعية ومهنية، وهذا من خلال دراسة ميدانية على عينة من الصحفيين للتعرف على مختلف القيود والمعوقات التي يواجهها القائم بالاتصال في الممارسة المهنية وبذلك تمت صياغة التساؤل الرئيسي للدراسة كما يلي:

ما هي المعوقات التي تتعرض لها الصحافة الخاصة في الجزائر؟

2- تساؤلات الدراسة:

- وقد تفرغت عن هذا التساؤل الرئيسي **تساؤلات فرعية** جاءت كما يلي:

- فيما تكمن المعوقات المهنية التي يواجهها صحفي القطاع الخاص داخل المؤسسة؟
- ما هي المعوقات القانونية والسياسية التي تواجهها الصحافة الخاصة؟
- ما مدى تأثير معوقات الصحافة الخاصة على الممارسة الصحفية؟

3- أسباب اختيار الموضوع:

الأسباب الذاتية:

- إثراء المعرفة الذاتية حول معوقات الصحافة الخاصة في الجزائر.
- إثراء الرصيد العلمي لمثل هذا النوع من الدراسات.
- الاهتمام باكتشاف معوقات الصحافة الخاصة في الجزائر.

الأسباب الموضوعية:

- خصوصية مهنة الصحافة في الجزائر.
- الدور المحوري الذي يلعبه الإعلام والذي يتعلق بالمصالح السياسية خاصة وأيضا حداثة التجربة الصحفية والقوانين المنظمة لها.
- قلة الدراسات في موضوع الصحافة الخاصة.

4-أهداف الدراسة:

- كشف المعوقات التي تعترض الصحافة الخاصة في الجزائر، وذلك أثناء ممارسة الصحافي لمهنته والتعرف على واقع هذه الممارسة من خلال الصحف المدروسة.
- التعرف عن قرب على وجهات نظر بعض الصحافيين الجزائريين حول وضعية الصحافة الخاصة في الجزائر ومواقفهم نحو التشريعات الإعلامية.
- التمدرس والتدرب بغية إتقان والتحكم في كيفية القيام ببحوث إعلامية اجتماعية ميدانية تخضع لإجراءات ومتطلبات البحث العلمي الإعلامي.

5-أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في ما يلي: التعرف على المشاكل التي تعاني منها الصحافة الخاصة والصحفي في الجزائر، ورصد مدى تأثير المهنة الصحفية بالمعوقات الممارسة المهنية لدى الصحفيين الجزائريين.

6-المدخل النظري للدراسة:

6-1 الصحافة الخاصة:

نشأة الصحافة الخاصة:

إن ظهور الصحافة الخاصة في الجزائر في سياق المتغيرات السياسية الجديدة التي عرفتها البلاد بعد حوادث الرابع من أكتوبر 1988 حيث تعتبر من بين المكاسب التي تحقق على صعيد الحريات واتخذت لها سندا قانونيا كفله دستور الجديد أن ذلك وهو دستور 1989 والذي يعتبر أيضا أهم هذه المكاسب لأنه فتح هذا الدستور المجال أمام الحريات الديمقراطية كحرية الرأي والتعبير وتأسست الأحزاب أو الجمعيات ذات الطابع السياسي بعد أن كانت ممنوعة طوال أكثر من ربع قرن.[1]

ويوضح القانون الإعلام الجديد لعام 1990 الذي جاء هو الآخر تتويجا لتحول السياسي في الجزائر إن هذا القانون يوجب من جهة أخرى على الصحفي ضرورة احترام أخلاقيات وآداب مهنة الصحافة كما أعطى له الحق في المقابل أيضا في إطار ذلك الاحترام في رفض أي تعليمة تحررية تأتيه من خارج مؤسسة الإعلامية وهكذا يتضح لنا حدود سياق الانفتاح والإصلاحات المتخذة في الجزائر بداية من عام 1988 أن معيار المهنة بات هو المحدد الأساسي للتصور الجديد للعمل الصحفي، هذا التصور المستمد من وظيفة الصحافة في الإعلام الديمقراطي والتي تتلخص:

- موقع الرقيب الذي تتمتع به الصحافة في محاولة اتصال الحاكم بالمحكوم إذا أنها تراقب الحاكم نيابة عن المواطن وهو ما يزيد مكانتها أهمية.
- دور الوسيط الذي يلعبه الصحفي في معادلة السلطة والرأي العام.

[1] – يوسف تمار ، تحليل المحتوى للباحثين والطلبة الجامعيين ، ط1 ، الجزائر ، 2005 ، ص139.

- حق المواطن في اسماع صوته للحاكم عبر وسائل الإعلام وتترتب عن ذلك ضرورة واعتبار الإعلام مصدر اجتماعيا للمعلومات يكمل مصادر الأمنية والإدارية، مما يؤثر فيها إيجابيا سلامة القرارات.

ولقد كانت الانطلاقة لتجسيد هذه التصورات مع حكومة السيد مولود حمروش التي عرفت بحكومة الإصلاحات، حيث "تم تحريض أكبر عدد من الصحفيين على اختيار طريق الصحافة الخاصة وذلك بدفع مرتبات سنتين مسبقا لتكون رأسمال وتقديم مساعدات شتى للتأسيس:

- مقر مجاني لمدة خمس سنوات.
- قروض خاصة لأجل التجهيز.

مع الاحتفاظ بحق العودة إلى المؤسسات الأصلية في حالة فشل مشروع الجديد.

"إذن فسوق المبادرة انطلق بشكل من السلطة وإلى حد ما من بعض المبادرات الخاصة والتي سبق لها أن نشطت تقريبا في السابق في إطار النشريات السرية التي كانت تابعة لبعض الحساسيات السياسية التي وظفت ورقة الإعلام في الاستراتيجية المعارضة لنظام الحكم "[1].

ولقد كانت البداية الرسمية لهذا الدعم من خلال المنشور الحكومي رقم 04 -90 المؤرخ في 16 مارس 1990 التي تجسدت بعد هذا القانون جاء المنشور الحكومي رقم 05-90 المؤرخ: 1990/04/20 الذي تضمن إنشاء لجنة للمتابعة تسهم على السير الحسن للأداء الإعلامي في الفترة الانتقالية من خلال تقديم الدعم المالي والقانوني لبروز عناوين (المستقلة) ولتسهيل تفاوضها مع البنوك لتقديم لها قروض مالية بإضافة إلى تزويدها بالمقرات لممارسة العمل الإعلامي وعلى ذكر هذه المقرات فقد جاء القرار الرئاسي رقم 243-90 المؤرخ في: 1991/08/04 لينص على إنشاء دار الصحافة في العاصمة ووهران وقسنطينة.

نذكر فيما يلي بعض عناوين الصحف الخاصة التي ظهرت على الساحة الإعلامية الجزائرية بعد "الانفتاح السياسي":

***الخبر:**

[1] -اسماعيل معراف قالية ، الاعلام حقائق وأبعاد ، الجزائر ، د م ج ، 1999 ، ص56 .

تعد أول صحيفة خاصة ناطقة باللغة العربية أنشأت بعقد توثيقي في: 1990/09/01 وظهر أول عدد يوم: 1990/11/01 وحسب الأستاذ دليو كانت هذه الصحيفة الأمرين خلال فترة نشوئها أي ما بين سنتي 1989 و1992 ولم تتمكن من الإقلاع إلا بعد الاندماج في السياق العام الذي أصبح غالبا على الساحة الإعلامية في الجزائر والأرجح أن المقصود بذلك إلى حد ما هو احتواؤها من طرف التيار الفرانكوفوني حيث تغير خطها الافتتاحي وأصبحت النسخة المعربة من الصحيفة Liberte المقربة جدا من أحد الأحزاب البربرية ومن بعض مراكز القرار الفرانكفونية البالغة النفوذ.

***الجزائر اليوم:**

تأسست في: 1991/11/01 وكانت اليومية الخاصة الوحيدة القريبة من المعارضة وذات سحب معتبر وتوقفت اضطرارا في أوت 1993 بعد صمود طويل لأسباب سنأتي على ذكرها لاحقا.

***Le matin:**

أنشأت في نهاية 1990 من طرف مجموعة من الصحفيين يغلب عليهم الانتماء لحزب الطليعة الاشتراكية (الحزب الشيوعي الجزائري سابقا) وحظيت بدفع كبير في البداية، مما جعل سحبها يقارب 100 ألف نسخة قبل أن يتراجع لصالح جرائد أخرى متفرنسة لأسباب سنذكرها فيما بعد.

***Elwatan:**

ثاني صحيفة خاصة تصدر بالفرنسية بعد Le soird"algérie، تأسست في 1990/10/10 من طرف 20 صحفيا من جريدة المجاهد[1]، وهي أهم الصحف الخاصة في المرحلة الزمنية الممتدة من 1989 إلى غاية 1997، ويغلب على توجهاتها الطابعين المعتدل والمتطرف للفرانكفونية.

***Liberté:**

تأسست عام 1992 وهي من أكثر الصحف الخاصة نفوذا وتحزبا وتكاد تعتبر الناطق الرسمي لحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية (R C D).

[1] – صحيفة عمومية من عهد الحزب الواحد، توزع معظم صحفيها على أغلب الصحف الخاصة الجديدة الصادرة بالفرنسية Le matin, elwatan، وهذا ما يعطينا فكرة، عن واقع العلاقات الإعلامية التي أعيد تشكيلها.

***الشروق اليومي:**

أصبحت هذه الجريدة في ظرف وجيز من أهم الصحف اليومية الخاصة حيث أنشأت عام 2001 لذلك تعتبر من الصحف الصاعدة إذا بلغ سحبها معدلات قياسية تزامنا مع مدة إجراء هذا البحث.

لقد أصبحت الساحة الإعلامية الجزائرية تعج بالعناوين الصحفية بمختلف اتجاهاتها ولغاتها وأهميتها لدى القارئ الجزائري عدة اختيارات إذا أن هذا التنوع أدى كذلك إلى تنوع الأخبار والمقالات بمختلف مجالاتها: سياسة، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية...إلخ.

وعلى إثر هذا عرفت الصحافة الخاصة نجاحا سريعا وترحابا كبيرا يرجح أن تكون أهم الأسباب الواقفة وراءهما ما يلي:

- تعطش القارئ الجزائري إلى الأخبار ذات الرأي المخالف (الرأي والرأي الأخر) ونقد المسؤولين وكشف عيوبهم وأخطائهم التي كانت تنتشر عنها صحف القطاع العام ولا تكشفها للجمهور بسبب الاحتكار الممارس من طرف السلطة هذا ما دفع الصحف الخاصة للسعي دوما لنشر مقالات تحليلية تتميز بالجرأة والنقد مما أكسبها جمهورا كبيرا وإقبالا ورواجا منقطع النظير[1] .
- تناسب القناعات السياسية التي كانت لدى أقطاب الصحافة الخاصة مع أفكار الكثير من الأحزاب السياسية وفعاليات المجتمع المدني التي كانت تنشر رؤاها ومواقفها على صفحات هذه الجرائد ورغم نسبية التطور النوعي الذي رافق التطور الكمي لهذه الصحافة ونقصد به حرية التعبير إلا أنه لم يحل دون تناول الصحافة الخاصة لبعض المسائل التي كانت قبل 1990 من المحظورات.
- طريقة معالجة الصحافة الخاصة لأحداث والتي تتميز بالجرأة في النقد أكسبها مصداقية عند الجمهور جعلته يهجر صراحة الجرائد التابعة للقطاع العام التي تتميز بالمعالجة الرتيبة للأحداث على نحو لا يختلف كثيرا عن الخطاب السلطوي الذي يتميز بسيادة لغة الخشب وهو ما لا يتناسب مع قيم حرية التعبير وحق المواطن في الإعلام[2].
- استفادتها من المساحات الإشهارية التي خصصت عن طريق السلطة: وقد استفادت الصحف الصادرة بالفرنسية وعلى رأسها Elwatan من المساعدات المباشرة للدولة ورصت لها إمكانيات مالية ضخمة مباشرة من خلال الإعلانات ورغم كون مسألة الإشهار أو الإعلان ذات صلة بظروف نشأة

[1] نوردين تواتي، الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية في الجزائر،ط1، الجزائر، دار خلدون للنشر والتوزيع 2008، ص31 .

[2] اسماعيل معراف قالية ، الاعلام حقائق وأبعاد، الجزائر، د م ج، 1999، ص58 .

الصحافة الخاصة في الجزائر إلا أنها كذلك وبصورة أوضح وجه من الأوجه العديدة المرتبطة بجدلية العلاقة بين السلطة والصحافة الخاصة التي سنتطرق لها لاحقا.

إن عرض أهم الأسباب التي وقفت وراء ازدهار قناع الصحافة الخاصة في الجزائر لا يعني أن هذه التجربة خلت من السلبيات أو على الأقل لم تعرف تعثرا مع بداية منشئها، فقد كانت هناك بداية للانحرافات التي كان ظهورها نتيجة لمشاكل مهنية عدة مرتبطة بـ:

- ارتفاع تكاليف السحب.
- مشاكل الطباعة.
- الاشهار والتوزيع.
- عدم كفاية دعم الدولة للحق في الإعلام فيما يخص التوزيع وخاصة في ولايات الجنوب.
- التميز المفرط بين الصحف في التعامل الإعلامي مما ساعد على ارتباط بعض مديري الصحافة الخاصة بالمال ومراكز القرار فاختاروا سندا سياسيا أو أكثر في آن واحد[1].

6-2 معوقات الصحافة الخاصة في الجزائر:

يتطلب أغلب الصحفيين في مشاكل متنوعة ومتعددة الأوجه، مشاكل مادية بالدرجة الأولى، وأخرى اجتماعية مهنية وثالثة أخلاقية مرتبطة بممارسة مهنة الصحافة في حد ذاتها، وكل هذا جعل في نهاية المطاف الصحفي كائنا شبه غريب ينتج مادة غريبة لا تؤثر في الرأي العام، ويتفق أغلب المشتغلين في مهنة المتاعب على أبرز ما يعانيه الصحفي عندنا هو غياب نقابة قوية ذات تمثيل حقيقي، فضلا عن تدني الأجور وهشاشة الوضع الاجتماعي الذي يؤدي بدوره إلى فتح الأبواب على مصرعيها أمام الانحراف ويقصد بمعوقات الصحافة الخاصة في الجزائر هي "مجموعة القيود والكوابح السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمهنية التي تؤثر على إدارة المؤسسات الإعلامية في اتخاذ القرار[2].

[1] فضيل دليو وآخرون، دراسات في المنهجية ، الجزائر، د م ج ، 2000، 255، ص52 .

[2]- خليل أبو أصبع، صالح، إدارة المؤسسات الإعلامية في الوطن العربي، عمان: دار آرام للدراسات والنشر والتوزيع، 1997، ص 83.

ويمكن حصر أهم هذه المحددات والعائق التي يتعرض لها الصحفيون فيما يلي:

6-2-1 المعوقات السياسية والقانونية:

إن النقد السياسي الذي يمارسه الصحافيون في مقالاتهم التي يعلقون فيها على أعمال ومواقف المسؤولين السياسيين في الشأن العام لا يتقبلها المسؤولون السياسيون ويعتبرونها سلوكا عدائيا، فحيث أن مفهوم النقد السياسي عندهم يجب أن يبقى ضمن الحد المسموح به من قبلهم وحال تجاوز لهذا الحد فعندئذ تلاحق الصحيفة أمام القضاء ويتعرض المسؤولون عما نشر فيها للعقوبة، وهذا يعني أن حرية النقد السياسي يجب أن تبقى ضمن الحدود المسموح بها في النظام السياسي في الدولة وهذه الحدود تتسع وتضيق لمدى تطبيق الديمقراطية في هذا النظام.

وتتمثل العوائق السياسية أمام ممارستها في قرارات تعطيل الصحف واعتقال الصحفيين أو توقيفهم احتياطيا، وتطبيق الرقابة المسبقة على الصحف وإقامة الدعاوى من قبل المسؤولين السياسيين في الدولة ضد الصحفيين المعارضين[1].

وصنف فاروق أو بوزيد في دراسته عن النظم الصحفية في الوطن العربي العقوبات والجزاءات الموقعة على القائمين بالاتصال في الدول العربية إلى ثلاثة أنواع من الجزاءات والعقوبات كالتالي:[2]

النوع الأول:

الجزاءات والعقوبات القضائية، وهو النوع الذي يسود النظام الصحفي الليبرالي، حيث للسلطات القضائية وحدها حق توقيع الجزاءات والعقوبات الصحفية.

النوع الثاني:

الجزاءات والعقوبات الإدارية، وهو النوع الذي يسود كل من النظام الصحفي السلطوي ونظام الصحفي الاشتراكي حيث يحق للسلطات الإدارية (الحكومة ومن يمثلها) حق توقيع الجزاءات والعقوبات الصحفية.

---

[1]- مُحَمَّد الخطيب، سعدي، العوائق أمام حرية الصحافة في العالم العربي: دراسة تحليلية للعوائق القانونية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والدولية، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2008، ص 130.

[2]- زلطة عبد الله، القائم بالاتصال في الصحافة (دراسة نظرية وميدانية) ، القاهرة الدار العالمية للنشر والتوزيع، 2007، ص 193.

النوع الثالث:

الجزاءات والعقوبات القضائية والإدارية وهو النوع الذي يوجد أيضا في كل من النظام الصحفي السلطوي والنظام الصحفي الاشتراكي حيث يعطي لكل من السلطات القضائية والسلطات الإدارية مع حق توقيع الجزاءات والعقوبات الصحفية.

إضافة إلى الانتقادات التي وجهت –سابقا- إلى قانون الإعلام 1990 بخصوص ما يحمله مضمونه من سلبيات اتجاه الصحافة الخاصة بقي هذا القانون عبارة عن أفكار نظرية تتطلب واقع سياسيا واجتماعيا واقتصاديا مناسبا "حتى يستطيع أن يصل إلى مجال الاعتقاد الموضوعي بتطبيقه فلا يعقل أن نشيد الديمقراطية، ثم نقوم بإجراءات مغايرة لروح هذه الأخيرة وبالتالي نعرض الذين يقاومون من أجل سيادة أفكار حرية التعبير والرأي إلى سلسلة من الاغتيالات والمتابعات، وبالنسبة للمؤسسات الإعلامية إلى الغلق والتعليق والمتبعة القضائية"[1].

وبذلك فالممارسة الصحفية في الجزائر لم تكن خاضعة لقانون الإعلام بل لإرادة السلطة، والأخطر في هذا كله هو إخضاع الصحافة لقانون العقوبات الذي جاء في نصه المعدل لسنة **2001** معاكسا لروح الحرية (تشديد العقوبات على جنح الصحافة).

6-2-2المعوقات الاجتماعية والمهنية:

إن كل مجتمع في العالم خصوصية في تركيبته وهذه الخصوصية تنعكس على صحافته التي هي جزء لا يتجزأ عنه وتؤثر فيها فتركيبة المجتمع العربي مثلا سواء كانت قائمة على تعدد الطوائف أو المذاهب أو العشائر أو غير ذلك، تنعكس على الصحافة وتؤدي في الغالب إلى تشكيل عوائق اجتماعية أمام ممارسة حريتها في البلدان العربية[2]

[1]- سعدى محمد الخطيب، مرجع سابق، ص 68.

[2]- محمد الخطيب سعدى، المرجع السابق، ص 120.

وبالتالي تؤثر هذه العوائق الاجتماعية على عملية الممارسة الصحفية في الصحافة الخاصة في الجزائر ويكون هذا التأثير على درجة كبيرة من الأهمية إذا أنه يتراوح بين قيم اجتماعية تكمن في أذهان الإعلاميين يلتزمون بها حتى وإن كانوا لا يؤمنون بها.

ومن العوائق الاجتماعية أيضا ما يسميه بعض الباحثين بالذوق الاجتماعي الذي يفرض على الصحفيين التزاما بهذا الذوق فقطاعات من الجمهور قد تتذوق أنماط من الرسائل الإعلامية بغض النظر عن قيمتها، بينما لا تقبل نمطا آخر، ويعد تذوق الجمهور جزأ من كيانه الاجتماعي وهو ما يسمى بالثقافة الجماهرية ويواجه الإعلامي ضغط من قبل مثل هذا التذوق، ومن ثم فإن أنماطه من الرسائل الإعلامية قد تكون ذات أهمية في بيئة اجتماعية ولا تكون كذلك في مكان آخر.

ويعيش الصحفيون الجزائريون وضعية اجتماعية ومهنية صعبة وسببها القيود الاجتماعية والمهنية ومن أهم هذه القيود منظومة القيم الأسرية في المجتمع التي تقتل روح المبادرة الفردية وإدانة الآراء وإدانة المستقلة، نفس الأمر يتعلق بالعملية التعليمية التي تقوم على التلقين، والمشكلة الطائفية والعرقية، بالإضافة إلى ضغوط القيم الاجتماعية والثقافية السائدة، كما أن الوضعية الاجتماعية الصعبة التي يعيشها الصحفي الجزائري بسبب الضغوط المهنية والاجتماعية على الصحفي، إذا أن كثيرا من الصحف لا تتوفر على مكاتب وإن وجدت فهي تضيق بأهلها، بالإضافة إلى ضعف الرواتب وأزمة السكن وضغوط المهنة وقاعات التحرير كلها عوامل مقيدة للعمل الصحفي.

6-2-3المعوقات الاقتصادية(المالية):

من أهم أشكال القيود الاقتصادية هو احتكار الدولة للإشهار العمومي ومنع الصحافة الخاصة من الحصول عليه واستخدامه لاستمالة بعض الصحف المعارضة، وكذلك بالنسبة للمطابع الحكومية واستخدام ديون الصحف للضغط عليها والابتزاز.

وتعتبر الشركات الإعلان التجارية مصدرا أساسيا لمداخل الصحف خاصة أن مردود من بيع أعدادها هو قليل ولا يكفي لتغطية نفقاتها، فحيث أنه للإعلانات الصحفية أهمية بالغة بالنسبة للصحيفة، باعتبارها

مورد ماديا من أهم مواردها طبعا ذات أهمية عند المعلن لأنها تعود عليه بالفائدة سواء بجهة تسويق منتجاتها مصالحة الاقتصادية أو المادية أو الشخصية حسب نوعية الإعلانات[1].

فهذه الأهمية الإعلان لا تنفي ماله من تأثير بالغ الخطورة على حرية الصحافة، فقد تدفع بها حاجاتها للمال اللازم لضمان استمرارها في الصدور إلى أن تخضع رغبة للمعلن، الذي ينتهز هذه الفرصة لجعلها أداة لا مجرد تعريف الناس بمشاريعه أو منتجاته فحسب، وإنما لتحقيق مصالحه الشخصية أو الاقتصادية أو السياسية، على حساب مصلحة القارئ كأن يمنعها مثلا من نشر عيوب منتوجاته التي تهز ثقة القارئ أو الرأي العام به، وهكذا يتبين لنا أن مصادر تمويل الصحف، تؤثر عليها، بشكل يفقدها استقلاليتها ويجعلها في تبعية تامة لها، طالما أنها محتاجة ماديا إلى هذه المصادر التمويلية ومن جهة أخرى فإن النظام الاقتصادي في كل الدول، ينعكس على وضع الصحافة فيها[2].

7- نوع الدراسة:

تنتمي هذه الدراسة إلى البحوث الوصفية التي تستهدف وصف خصائص وظروف مشكلة الدراسة وصفا دقيقا وشاملا معتمدة في هذا على جمع الحقائق وتفسيرها وتحليلها من أجل استخلاص النتائج،التي نصل من خلالها إلى تعميمات بشأن الظاهرة المدروسة.

حيث أن الهدف الأول والنهائي للأبحاث الوصفية هو الحصول على معلومات كافية ودقيقة عن الموضوع محل الدراسة، كما هو في الحيز الواقعي أي وصف ما هو موجود في الواقع من زوايا مختلفة محققة للأهداف المتوخاة عند إجراء الدراسة دون التدخل في بحث الأسباب الكامنة وراء وجود الظاهرة المدروسة في هذه الوضعية أو تلك وهي ليست مجرد جمع للبيانات عن الواقع المدروس كما يعتقد الكثير من القراء بل هي أيضا عملية تصنيف هذه البيانات إلى عناصرها الرئيسية والفرعية وتفسيرها تفسيرا شاملا، من أجل استخلاص النتائج في شكل دلالات تساعد على الوصول إلى تعميمات حول المواقف المدروسة.[1]

1- محمد الخطيب، سعدى المرجع السابق، ص 137.

2- محمد الخطيب، سعدى المرجع السابق، ص 137، 138.

[1] أحمد بن مرسلي: مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003ص170.

8- منهج الدراسة :

* المنهج:

لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج المسحي الشائع الاستخدام ذي الطابع التحليلي في الدراسات الاتصالية والإعلامية، الذي يعتبر جهدا علميا منظما يمكن من تتبع الظاهرة بغية توصيفها،ولا يقف عند مجرد الوصف الظاهري لها بل يحاول أن يلمس أسبابها الموضوعية وذلك بما يحقق أهداف الدراسة ويجيب على تساؤلاتها وفرضياتها، يعد المنهج المسحي من أكثر مناهج البحث العلمي استخداما، حيث يستخدم لتجميع المعلومات والبيانات لتكوين فكرة واضحة وصورة متكاملة عن مشكلة ما.[1]

9-أدوات جمع البيانات:

إن طبيعة الموضوع المدروس يتطلب الاستعانة بأداة منهجية وهذا للإلمام بكل جوانب الموضوع ،ولهذا الغرض اعتمدنا على الاستبيان فهو تلك القائمة من الأسئلة، التي يحضرها الباحث بعناية في تعبيره عن الموضوع المبحوث في إطار الخطة الموضوعة، حيث تقدم للمبحوث من أجل الحصول على إجابات تتضمن المعلومات والبيانات المطلوبة لتوضيح الظاهرة المدروسة والتعريف بها من جوانبها المختلفة.

ويعتبر الاستبيان من أدوات البحث الأساسية الشائعة الاستعمال في العلوم الإنسانية، خاصة في علوم الإعلام والاتصال حيث يستخدم في الحصول على معلومات دقيقة لا يستطيع الباحث ملاحظتها بنفسه في المجال المبحوث لكونها معلومات لا يملكها إلا صاحبها .والاستبيان في تصميمه أقرب إلى الدليل المرشد المتضمن لسلسلة أسئلة التي تقدم إلى المبحوث وفق تصور معين ومحدد الموضوعات،قصد الحصول على معلومات خاصة بالبحث ،في شكل بيانات كمية تفيد الباحث في إجراء مقارنات رقمية للحصول على ما هو بصدد البحث عنه أو في شكل معلومات كيفية تعبر عن مواقف وأراء المبحوثين في قضية معينة.[2]

ويعتبر الاستبيان تقنية أساسية في جمع المعلومات التي يتطلبها البحث الميداني.

[1] عبد الرحمن بن عبد الله الواصل:البحث العلمي خطواته ومراحله، محافظة عنيزة، السعودية ص 48،49.

[2] شحاتة سليمان:مناهج البحث بين النظرية و التطبيق، مركز الإسكندرية للكتاب، القاهرة، 2006، ص 220،221.

ويعرف الاستبيان على أنه "أداة من أدوات البحث العلمي،معد لجمع البيانات بهدف الحصول على إجابات عن طريق مجموعة من الأسئلة والاستفسارات المكتوبة في نموذج أعد لهذا الغرض ،ويقوم المبحوثين بتسجيل إجاباتهم بأنفسهم"[1] وتشتمل استمارة الاستبيان التي قمنا بتصميمها على جزئين، جزء مخصص للبيانات الشخصية، والجزء الثاني يحتوي على ثلاثة محاور مقسمة كالآتي:

- ✓ **المحور الأول**: المعوقات الشخصية التي تعيق عمل الصحفي.
- ✓ **المحور الثاني**: المعوقات المهنية التي يواجهها الصحفي داخل المؤسسة.
- ✓ **المحور الثالث**: المعوقات التشريعية التي يواجهها الصحفي .

10 – مجتمع البحث وعينة الدراسة:

إن مجتمع البحث يشمل جميع عناصر ومفردات المشكلة أو الظاهرة قيد الدراسة.

ويتمثل مجتمع البحث بهذه الدراسة في صحفيي القطاع الخاص بجريدة الحوار، الشروق، السلام اليومي، نيوز، المغرب، ودار الصحافة في الجزائر العاصمة حيث يقدر عدد الصحفيين حوالي130 . وقد اعتمدنا على العينة لتوفير الوقت والجهد، وتعرف العينة بأنها:"طريقة جمع البيانات والمعلومات من وعن طريق عناصر وحالات محددة يتم اختيارها بأسلوب معين من جميع عناصر المفردات ومجتمع الدراسة بأساليب مختلفة"[2] وقد تم اختيار عينة الدراسة بطريقة عشوائية ،حيث أنها:"تتم عن طريق اختيار الباحث لمجموعة من الأفراد تلاءم الغرض من البحث كأن تكون هذه العينة عايشت ظاهرة معينة"[3] حيث تكونت عينة الدراسة من 39 صحفي .

[1] علي عويس خير الدين: دليل البحث العلمي، دار الفكر العربي، القاهرة، 1988، ص 17.

[2] ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم : مناهج البحث أساليب البحث العلمي النظرية والتطبيق، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 137.

[3] إبراهيم حامد الأسطل: مناهج البحث العلمي(قسم المناهج وتكنولوجيا التعليم)، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012، ص9.

11- تحديد مفاهيم الدراسة:

الصحافة: "تستخدم كلمة صحافة وفق ما ذهب إليه فاروق أبو زيد للدلالة على معاني أربعة:

*__الصحافة كحرفة أو مهنة:__ وهذا المعنى يحيلنا إلى العملية التسويقية والصناعية من جهة وجهة ثانية على الصحفي الذي يهدف إلى توصيل مادته للقراء وإحداث التأثير الذي يعني له النجاح.

*__الصحافة كمادة إعلامية:__ أخبار، أحاديث، تحقيقات، مقالات وهذه جملة من الفنون الصحفية التي تعرض بطرق مختلفة معها قوة التأثير.

الصحافة بمعنى الشكل الذي تصدر به ويتعلق الأمر بدورية الصحفية وانتظام صدورها يومية، مسائية، أسبوعية.

*الصحافة بمعنى الوظيفة التي تؤديها في المجتمع"[1].

***الصحافة الخاصة:**

"استخدم هذا المصطلح للدلالة على ما يسمى من طرف عدة باحثين بالصحافة المستقلة وهي حسبما ذهبت إليه جيهان أحمد رشتى الصحافة التي تهدف إلى البحث عن الحقيقة، إذا ليس من المنطقي أن تكون تحت أي شكل من أشكال الصنعة أو الوصاية لأي جهة كانت وخاصة إذ كانت" هذه الجهة هي الحكومة أو السلطة السياسية وهنا يتضح المعنى الاستقلالية هو التحرر من أي علاقة غير سوية لهذه الصحافة فالاستقلالية من حيث المبدأ تعني قيام الأفراد أو الهيئات بإنتاج الفعل غير المملي وغير الموجه.

***الممارسة المهنية:**

"عرفها كل من عبد الحميد عطية وهناء حافظي بدوي على أنها الأفعال التي يقوم بها الممارس والموجهة نحوى بعض الأغراض والتي تم تنميطها في المجموعة من الأساليب والإجراءات العلمية التي يتبعها المهنيون والممارسون الصحفيون ويطبقونها أثناء ممارستهم الصحفية ويطبقونها أثناء ممارستهم المهنية وهي كذلك أداء الصحفيين لمهنتهم وأشغالهم بما يتضمنه ذلك من ظروف خاصة ووضعية محيط عملهم"[2].

---

[1]- الطاهر بن ضيف الله، من التعددية السياسية...إلى حرية الصحافة، المجلة الجزائرية للاتصال معهد علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، العدد 05، 1991، ص 63.

[2]- عبد الحميد عطية وهناء حفيظي بدوي: الحزمة الاجتماعية ومجالات تطبيقها، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1989، ص89، 90.

***مفهوم المعوقات:**

لغة:

من العوق وهو الحبس والصرف والتثبيط، والعوق الأمر الشاغل. وعوائق الدهر: الشواغل من أحداثه، والتعوق التثبيط، التعويق: التثبيط. وفي التنزيل "قد يعلم الله المعوقين منكم..." [الأحزاب 18] ورجل عوق لا حيز عنده وعوائق الدعوة الشواغل والصوارف والمثبطات التي تحول دون تحقيق الهدف الدعوي.

***المعوقات المهنية:**

أي المعوقات المتعلقة بالجوانب المهنية من حيث الوظائف السياسية والمبادئ ورسم الخطط وتحديد الأهداف وتنفيذها والهياكل التنظيمية وأساليب العمل بها.

***التعريف الإجرائي للمعوقات المهنية:**

هي تلك المعوقات التي تعرقل أداء المهنة لدى الصحفيين والإجراءات التي يتبعونها أثناء ممارستهم للمهنة الصحفية"[1]

12- الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for Social Sciences-SPSS)، وبرنامج الإكسيل (Excel) في تحليل البيانات التي تم جمعها في هذه الدراسة، وقد تم استخدام الأساليب المناسبة في التحليل والتي تعتمد أساسا على نوع البيانات المراد تحليلها وعلى أهداف وفرضيات الدراسة، وقد تم استخدام عدة أساليب إحصائية من أجل توظيف البيانات التي جمعت لتحقيق أغراض الدراسة، وفيما يلي الأساليب التي تم استخدامها كما يلي:

[1]- عبد الحميد عطية، وهناء حفيظي بدوي، الخدمة الاجتماعية ومجالات تطبيقها، المرجع السابق، ص 90، 89.

- التكرارات والنسب المئوية والتمثيلات البيانية وقد تم استخدامها في وصف خصائص عينة الدراسة، وتعطى بالعلاقة التالية:

$$p = \frac{fi}{\sum fi} \times 100$$

- اختبار الدلالة الإحصائية (ك^2) بالنسبة للمطابقة، ويستخدم في الكشف عن الاختلافات أو التطابقات بين آراء عينة الدراسة في إجاباتهم، ويعطى بالعلاقة التالية:

$$\chi^2 = \sum \frac{(fo - fe)^2}{fe}$$

13- الدراسات السابقة:

في اطار حدود البحث والإمكانيات المتوفرة لدينا لم نتمكن من الحصول على الدراسات السابقة التي تناولت موضوع بحثنا بنفس المتغيرات التي اعتمدناها،وما تحصلنا عليه هو بعض الدراسات المشابهة والتي تدرس الموضوع من أحد متغيراته هذه الدراسات تمثلت في:

- دراسة "أحلام باي" حول **معوقات حرية الصحافة في الجزائر** وهي دراسة ميدانية بمؤسسات صحفية بمدينة قسنطينة وهذا أثناء ممارسة الصحفي للمهنة الصحفية من خلال التعرف على واقع هذه الممارسة استخدمت الدراسة منهج المسح بتطبيق على عينة من الصحفيين قوامها 43 مفردة من العاملين في مدينة قسنطينة، وقد قامت هذه الدراسة بمحاولة الكشف عن المعوقات التي تعترض هذه الأخيرة ومعرفة واقع الممارسة الصحفية في الجزائر التي واجهتها العديد من المشاكل. وبذلك تمت صياغة التساؤل الرئيسي للدراسة كما يلي: ما هي المعوقات التي تعترض حرية الصحافي في الجزائر أثناء ممارسته لمهنته؟

-أطروحة دكتوراة للطالبة"دليلة غروبة" تحت عنوان"**دور الصحافة المستقلة في ترسيخ الديمقراطية في الجزائر**"الهدف من هذه الدراسة هو تحليل نماذج لمضامين الخطاب الإعلامي للصحف المستقلة الجزائرية لمعرفة مدى جرأتها في التطرق والتحليل لقضايا متنوعة لاسيما الهامة منها وذات التبعات السياسية والإقتصادية والإجتماعية وحتى الثقافية حيث طرحت الإشكالية التالية"هل ساهمت الصحافة المستقلة في ترسيخ الديمقراطية في الجزائر؟

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة

1- عرض وتحليل النتائج

1-1 تحليل البيانات الوصفية

1-2 تحليل أسئلة الاستبيان

2- النتائج العامة :

2-1 نتائج المحور الأول

2-2 نتائج المحور الثاني

2-3 نتائج المحور الثالث

1- عرض وتحليل النتائج

1-1 تحليل البيانات الوصفية:

الجدول رقم (01) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرارات	النسبة المئوية
ذكر	20	51.3%
أنثى	19	48.7%
الإجمالي	39	%100

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم إجمالا 80 فردا، نلاحظ أن 41 فردا يمثلون حجم الذكور بنسبة بلغت 51.3 %، أما حجم الاناث فقد بلغ 39 أنثى بنسبة قدرت بـ 48.7 %، وهذا ما هو موضح من خلال الشكل رقم (01)

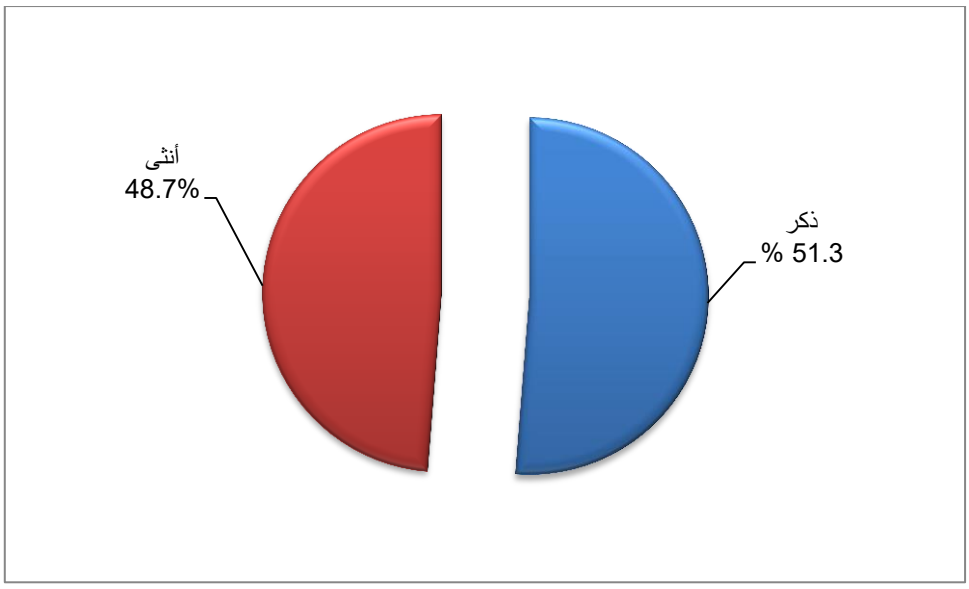

الشكل رقم (01) يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس

الجدول رقم (02) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية

الخبرة المهنية	التكرارات	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	16	41%
من 5 إلى 10 سنوات	16	41%
أكثر 10 سنوات	7	18%
الإجمالي	39	%100

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم إجمالا 39 فردا، نلاحظ أن 16 فردا يمثلون الأفراد الذين يملكون خبرة (أقل من 5 سنوات) بنسبة بلغت 18 %، وكذلك الذين يملكون خبرة ما بين (5 إلى 10 سنوات) بلغ عددهم 16 فردا بنسبة قدرت بـ 18%، في حين أن البقية والذين فاقت خبرتهم 10 سنوات والبالغ عددهم 7 فردا فقد بلغت نسبتهم 18%، وهذا ما هو موضح من خلال الشكل رقم (02)

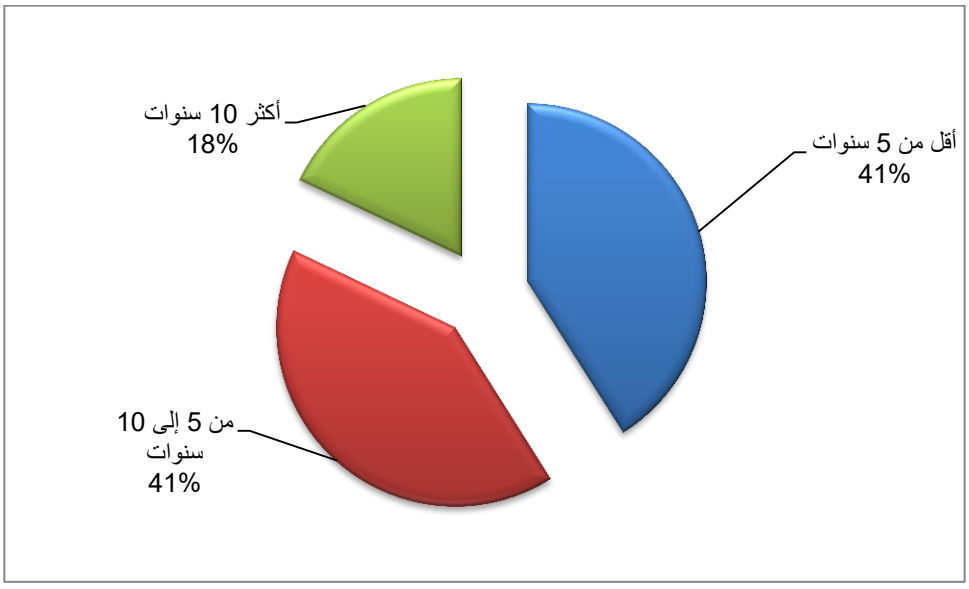

الشكل رقم (02) يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية

الجدول رقم (03) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة

الوظيفة	التكرارات	النسبة المئوية
مراسل صحفي	3	7.7%
صحفي	26	%66.7
رئيس قسم	8	20.5%
رئيس تحرير	1	2.6%
أخرى	1	%2.6
الإجمالي	39	%100

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم إجمالا 39 فردا، نلاحظ أن 26 فردا صحفيون بنسبة بلغت 66.7%، أما رؤساء الأقسام فقد بلغ عددهم 8 فردا بنسبة قدرت بـ 20.5%، أما المراسلون الصحفيون فقد كان عددهم 3 بنسبة قدرت بـ 7.7%، في حين كان رئيس تحرير واحد وكذلك وظيفة أخر بنسبة 2.6% لكل منهما، وهذا ما يوضحه الشكل رقم (03)

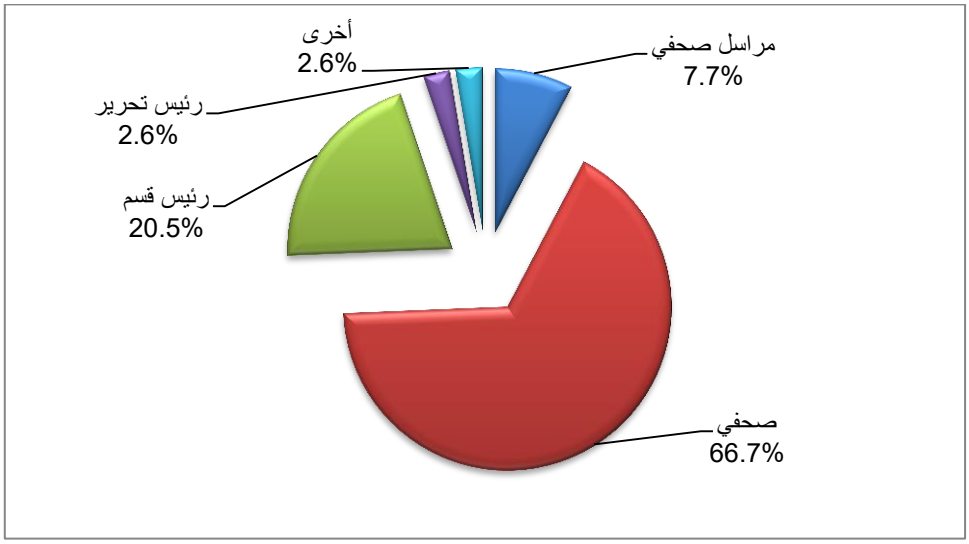

الشكل رقم (03) يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة

الجدول رقم (04) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي

المستوى	التكرارات	النسبة المئوية
ثانوي	2	5.1%
جامعي	37	%94.9
الإجمالي	39	%100

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم إجمالا 39 فردا، نلاحظ أن أصحاب التعليم الثانوي كان عددهم 02 بنسبة قدرت بـ 5.1%، وفيما يتعلق بأصحاب التعليم الجامعي فقد بلغ عددهم 37 فردا بنسبة 94.9%،وهذا ما يوضحه الشكل رقم (04)

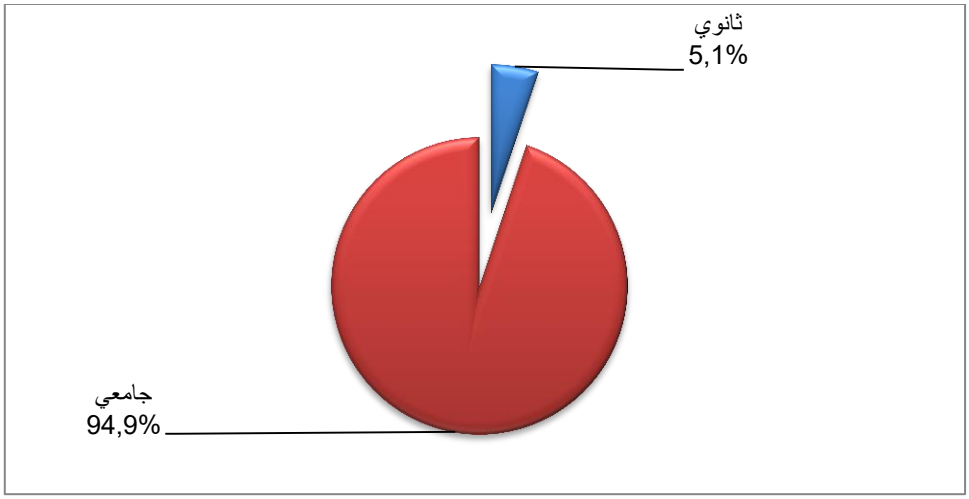

الشكل رقم (04) يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي

.

الجدول رقم (05) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير لغة التكوين

لغة التكوين	التكرارات	النسبة المئوية
عربية	24	61.5%
فرنسية	5	12.8%
مزدوجة اللغة	10	25.6%
الإجمالي	39	%100

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم إجمالا 39 فردا، نلاحظ أن 24 فردا يمثلون عدد المتكونين باللغة العربية بنسبة بلغت 94%، أما عدد المتكونين باللغتين العربية والفرنسية فقد بلغ 10 بنسبة قدرت بـ 25.6 %، في حين أن عدد المتكونين باللغة الفرنسية فقد بلغ 5 بنسبة 12.8%، وهذا ما هو موضح من خلال الشكل رقم (05)

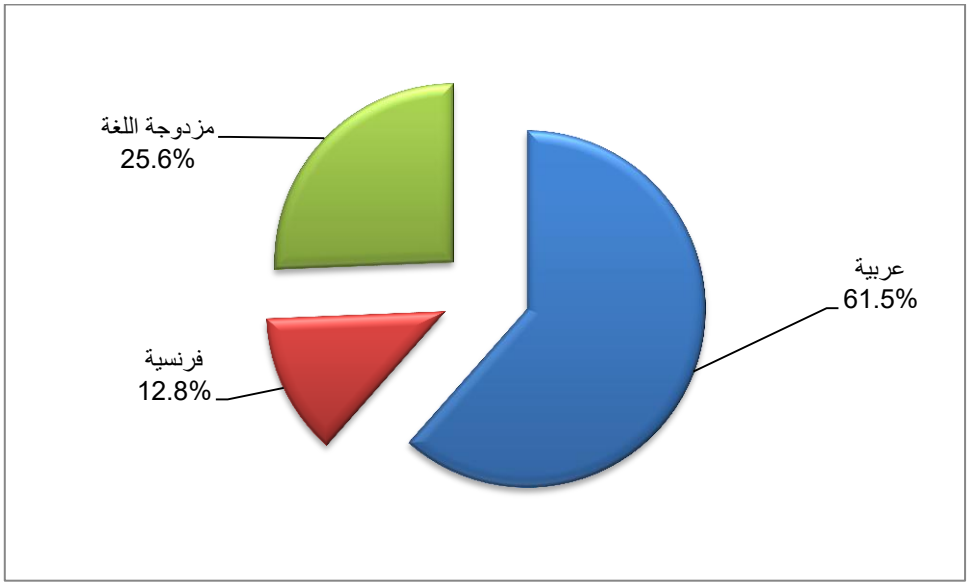

الشكل رقم (05) يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير لغة التكوين

2-1 تحليل أسئلة الاستبيان:

1-2-1 أسئلة المحور الأول:

السؤال رقم (01):

نص السؤال رقم (01) على: "**هل تعدد اللهجات بين زملائك الصحفيين يعتبر عائقا؟**"، وبعد المعالجة الإحصائية تم التوصل إلى النتيجة الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (06) يوضح توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (01)

بدائل الإجابة على السؤال رقم 01	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	K^2 قيمة	مستوى الدلالة	القرار
نعم	2	% 5	13,0	-11,0	2	61.07	0,000	دال عند مستوى 0.01
لا	36	%92	13,0	23,0				
أحيانا	1	%3	13,0	-12,0				
الإجمالي	39	%100	/////					

من خلال الجدول أعلاه رقم (06) نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (39) فردا قد انقسمت إلى ثلاث مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم (01) بالبديل "لا" وقد بلغ عددهم (36) فردا بنسبة مئوية بلغت 92%، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل "نعم" والبالغ عددهم (2) بنسبة مئوية قدرت بـ 5 %، في حين نلاحظ أن ما نسبته 3 % فقط تمثل المجموعة الثالثة التي تحتوي على الأفراد الذين أجابوا على هذا السؤال بالبديل "أحيانا" والبالغ عددهم فرد واحد (1)، وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (كا^2) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (2) قدرت بـ 61.07 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا

(α=0.01)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات الثلاث لصالح المجيبين ب (لا)، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

وهذا ما يدل على أن أغلبية الصحفيين لديهم قدرة على التواصل ولو في وجود لهجات مختلفة.

السؤال رقم (1-1):

نص السؤال الفرعي رقم (1-1) على: " **إذا كانت الإجابة لا فهل لديك مقدرة لغوية في اللغة الأجنبية** ؟"، وبعد المعالجة الإحصائية تم التوصل إلى النتيجة الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (07) يوضح توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (1-1)

بدائل الإجابة على السؤال رقم 1-1	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	قيمة K^2	مستوى الدلالة	القرار
نعم	21	% 58	13,0	9,0				دال عند مستوى 0.01
لا	1	% 3	13,0	-11,0	2	17.16	0,000	
نوعا ما	14	% 39	13,0	2,0				
الإجمالي	36	%100		/////				

من خلال الجدول أعلاه رقم (07) نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة المجيبين على السؤال السابق ب "لا" والبالغ عددهم إجمالا (36) فردا قد انقسمت إلى ثلاث مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم (1-1) بالبديل "نعم" وقد بلغ عددهم (21) فردا بنسبة مئوية بلغت 58%، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل "نوعا ما" والبالغ عددهم (14) بنسبة مئوية قدرت بـ 39 %، في حين نلاحظ أن ما نسبته 3 % فقط تمثل المجموعة الثالثة التي تحتوي على الأفراد الذين أجابوا على هذا السؤال بالبديل "لا" والبالغ عددهم فرد واحد (1)، وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (كا^2) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (2) قدرت بـ 17.16 وهي قيمة دالة

إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات الثلاث لصالح المجيبين ب (نعم)، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

وهذا ما يدل على أن أغلبية الصحفيين لديهم مقدرة على التحدث بلغات أجنبية وبالتالي اللغات لا تشكل عائقا لديهم في التواصل.

السؤال رقم (02):

نص السؤال رقم (02) على: "**هل تقدم لكم الجريدة دورات تدريبية أو تربصات بهدف تحسين المستوى ؟**"، وبعد المعالجة الإحصائية تم التوصل إلى النتيجة الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (08) يوضح توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (02)

بدائل الإجابة على السؤال رقم 2	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	K^2 قيمة	مستوى الدلالة	القرار
نعم	4	%10	13,0	-9,0				دال عند مستوى 0.01
لا	23	%59	13,0	10,0	2	14.00	10,00	
أحيانا	12	%31	13,0	-1,0				
الإجمالي	39	%100	/////					

من خلال الجدول أعلاه رقم (08) نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (39) فردا قد انقسمت إلى ثلاث مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم (02) بالبديل "لا" وقد بلغ عددهم (23) فردا بنسبة مئوية بلغت 59%، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل "أحيانا" والبالغ عددهم (12) بنسبة مئوية قدرت بـ 31 %، في حين نلاحظ أن ما نسبته 10 % فقط تمثل المجموعة الثالثة التي تحتوي على الأفراد الذين أجابوا على هذا السؤال بالبديل "نعم" والبالغ عددهم فرد واحد (4)، وللتأكد من دلالة هذه

الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (كا^2) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (2) قدرت بـ 14 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات الثلاث لصالح المجيبين ب (لا)، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

وبالتالي فإن عدم توفير دورات تدريبية أو تربصات لا يدفع بالصحفيين ولا يمكنهم من تحسين مستواهم.

السؤال رقم (03):

نص السؤال رقم (03) على: "**هل توجد صعوبة في التنقل من مكان عملك لموقع الحدث أو الخبر؟**"، وبعد المعالجة الإحصائية تم التوصل إلى النتيجة الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (09) يوضح توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (03)

بدائل الإجابة على السؤال رقم 03	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	قيمة K^2	مستوى الدلالة	القرار
نعم	10	%25.5	13,0	-3,0				
لا	10	%25.5	13,0	-3,0	2	4.15	1250,	غير دال
أحيانا	19	%49	13,0	6,0				
الإجمالي	39	%100	/////					

من خلال الجدول أعلاه رقم (09) نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (39) فردا قد انقسمت إلى ثلاث مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم (03) بالبديل "أحيانا" وقد بلغ عددهم (19) فردا بنسبة مئوية بلغت 49 %، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل "لا" والبالغ عددهم (10)

بنسبة مئوية قدرت بـ 25.5 %، كذلك ما نسبته 25.5 % بالنسبة للمجموعة الثالثة التي تحتوي على الأفراد الذين أجابوا على هذا السؤال بالبديل "نعم" والبالغ عددهم (10)، وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (كا^2) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (2) قدرت بـ 4.15 وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.05)، وبالتالي فإنه ليس هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات الثلاث ، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%.

ومنه يمكن أن نعتبر أن مشكل النقل لا يعتبر عائقا كبيرا للصحفيين في تأدية مهامهم بشكل حسن.

السؤال رقم (04):

نص السؤال رقم (04) على: "**هل تعاني مشاكل أثناء عملك ؟**"، وبعد المعالجة الإحصائية تم التوصل إلى النتيجة الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (10) يوضح توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (04)

بدائل الإجابة على السؤال رقم 04	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	K^2 قيمة	مستوى الدلالة	القرار
نعم	6	%15	13,0	-7,0	2	12.15	20,00	دال عند مستوى 0.01
لا	10	%26	13,0	-3,0				
أحيانا	23	%59	13,0	10,0				
الإجمالي	39	%100	/////					

من خلال الجدول أعلاه رقم (10) نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (39) فردا قد انقسمت إلى ثلاث مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم (04) بالبديل "أحيانا" وقد بلغ عددهم (23) فردا بنسبة مئوية بلغت 59%، أما

المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل "لا" والبالغ عددهم (10) بنسبة مئوية قدرت بـ 26 %، في حين نلاحظ أن ما نسبته 15 % فقط تمثل المجموعة الثالثة التي تحتوي على الأفراد الذين أجابوا على هذا السؤال بالبديل "نعم" والبالغ عددهم (6)، وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (كا^2) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (2) قدرت بـ 12.15 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات الثلاث لصالح المجيبين ب (أحيانا)، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

فطبيعة حكم العمل الصحفي والاحتكاك المباشر مع الجماهير خاصة أثناء التغطية الإعلامية للحدث أو مع فريق العمل في حد ذاته فإنه يؤدي إلى خلق مشاكل في بعض الأحيان.

1-2-2 أسئلة المحور الثاني:

السؤال رقم (05):

نص السؤال رقم (05) على: "**هل هناك تطابق بين اتجاهاتك والخط السياسي ؟**"، وبعد المعالجة الإحصائية تم التوصل إلى النتيجة الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (11) يوضح توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (05)

بدائل الإجابة على السؤال رقم 05	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	K^2 قيمة	مستوى الدلالة	القرار
نام	2	% 5	13,0	-11,0	2	50.92	00,00	دال عند مستوى 0.01
نسبي	34	% 87	13,0	21,0				
لا يوجد	3	% 8	13,0	-10,0				
الإجمالي	39	%100	/////					

من خلال الجدول أعلاه رقم (11) نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (39) فردا قد انقسمت إلى ثلاث مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم (05) بالبديل "نسبي" وقد بلغ عددهم (34) فردا بنسبة مئوية بلغت 87%، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل "لا يوجد" والبالغ عددهم (3) بنسبة مئوية قدرت بـ 26 %، في حين نلاحظ أن ما نسبته 5 % فقط تمثل المجموعة الثالثة التي تحتوي على الأفراد الذين أجابوا على هذا السؤال بالبديل "تام" والبالغ عددهم (2)، وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (كا^2) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (2) قدرت بـ 50.92 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات الثلاث لصالح المجيبين ب (نسبي)، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

يجب على الصحفيين أن يتبعو السياسة الإيديولوجية والخط السياسي وضمان استمرارية عملهم، حيث أن أغلبية الصحفيين ينتهجون نفس السياسة الإعلامية داخل مؤسساتهم.

السؤال رقم (06):

نص السؤال رقم (06) على: "**هل سبق أن رفض رئيس التحرير ومسؤولي الصحيفة نشر موضوعاتك ؟**"، وبعد المعالجة الإحصائية تم التوصل إلى النتيجة الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (12) يوضح توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (06)

بدائل الإجابة على السؤال رقم 06	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	قيمة K^2	مستوى الدلالة	القرار
دائما	0	%0	13,0	-13,0				
أحيانا	23	%59	13,0	10,0	2	21.38	00,00	دال عند مستوى 0.01
نادرا	16	%41	13,0	3,0				
الإجمالي	39	%100	/////					

من خلال الجدول أعلاه رقم (12) نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (39) فردا قد انقسمت إلى ثلاث مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم (06) بالبديل "أحيانا" وقد بلغ عددهم (23) فردا بنسبة مئوية بلغت 59%، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل "نادرا" والبالغ عددهم (16) بنسبة مئوية قدرت بـ 41 %، في حين نلاحظ أن ما نسبته 0 % تمثل المجموعة الثالثة التي تحتوي على الأفراد الذين أجابوا على هذا السؤال بالبديل "دائما" والبالغ عددهم (0)، وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (كا^2) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (2) قدرت بـ 21.38 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات الثلاث لصالح المجيبين ب (أحيانا)، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

كانت إجابات الصحفيين بأحيانا وهو ما يدل أن الصحفيين يخضعون لرقابة من طرف مسؤولين أو لأمور أخرى.

السؤال رقم (07):

نص السؤال رقم (07) على: "**هل يتدخل رئيس التحرير في تعديل أو تغيير مقالاتك ؟**"، وبعد المعالجة الإحصائية تم التوصل إلى النتيجة الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (13) يوضح توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (07)

بدائل الإجابة على السؤال رقم 07	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	K^2 قيمة	مستوى الدلالة	القرار
نعم	10	% 25.5	13,0	-3,0				غير دال
لا	10	% 25.5	13,0	-3,0	2	4.15	1250,	
أحيانا	19	% 49	13,0	6,0				
الإجمالي	39	%100	/////					

من خلال الجدول أعلاه رقم (13) نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (39) فردا قد انقسمت إلى ثلاث مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم (07) بالبديل "أحيانا" وقد بلغ عددهم (19) فردا بنسبة مئوية بلغت 49 %، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل "نعم" والبالغ عددهم (10) بنسبة مئوية قدرت بـ 25.5 %، كذلك ما نسبته 25.5 % بالنسبة للمجموعة الثالثة التي تحتوي على الأفراد الذين أجابوا على هذا السؤال بالبديل "لا" والبالغ عددهم (10)، وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (كا^2) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (2) قدرت بـ 4.15 وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.05)، وبالتالي فإنه ليس هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات الثلاث ، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%.

وهذا يدل على أن رئيس التحرير يمارس رقابة على الصحفيين وعلى المضامين الإعلامية التي يقومون بنشرها، بحيث يقوم بغربلة الأخبار وفق ما يخدم السياسة الإعلامية للجريدة.

السؤال رقم (08):

نص السؤال رقم (08) على: "**هل الإمكانيات المادية لدى مؤسستكم كافية لتمويل احتياجات المؤسسة؟**"، وبعد المعالجة الإحصائية تم التوصل إلى النتيجة الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (14) يوضح توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (08)

بدائل الإجابة على السؤال رقم08	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	K^2 قيمة	مستوى الدلالة	القرار
دائما	9	% 23	13,0	-4,0				
أحيانا	28	% 72	13,0	15,0	2	27.84	00,00	دال عند مستوى 0.01
نادرا	2	% 5	13,0	-11,0				
الإجمالي	39	%100	/////					

من خلال الجدول أعلاه رقم (14) نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (39) فردا قد انقسمت إلى ثلاث مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم (08) بالبديل "أحيانا" وقد بلغ عددهم (28) فردا بنسبة مئوية بلغت 72%، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل "دائما" والبالغ عددهم (9) بنسبة مئوية قدرت بـ 23 %، في حين نلاحظ أن ما نسبته 5 % فقط تمثل المجموعة الثالثة التي تحتوي على الأفراد الذين أجابوا على هذا السؤال بالبديل "نادرا" والبالغ عددهم (2)، وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (كا^2) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (2) قدرت بـ 27.84 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات الثلاث لصالح المجيبين ب (أحيانا)، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

تسعى المؤسسة إلى تقديم الإمكانيات اللازمة لسير عملها، بالرغم من وجود نقائص وعدم توفر كل الإمكانيات الماديوة اللازمة لسير العمل الصحفي.

السؤال رقم (09):

نص السؤال رقم (09) على: "**ماهي الإمكانيات التي توفرها المؤسسة؟**."، وبعد المعالجة الإحصائية تم التوصل إلى النتيجة الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (15) يوضح توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (09)

بدائل الإجابة على السؤال رقم 09	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	K^2 قيمة	مستوى الدلالة	القرار
توفر النت	6	15%	6,5	-,5	5	30.07	0,000	دال عند مستوى 0.01
أجهزة الكمبيوتر	16	41%	6,5	9,5				
الهواتف المحمولة الذكية	3	8%	6,5	-3,5				

أجهزة تسجيل حديثة رقمية	2	5%	6,5	-4,5			
شرائح الاتصال	12	31%	6,5	5,5			
أخرى	0	0%	6,5	-6,5			
الإجمالي	39	%100	/////				

من خلال الجدول أعلاه رقم (15) نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (39) فردا قد انقسمت إلى خمس مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم (09) بالبديل "أجهزة الكمبيوتر" وقد بلغ عددهم (16) فردا بنسبة مئوية بلغت 41 %، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل "شرائح الاصال" والبالغ عددهم (12) بنسبة مئوية قدرت بـ 31 %، بينما المجموعة الثالثة تمثل الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال بالبديل "توفر النت" والبالغ عددهم (6) بنسبة مئوية قدرت بـ 15% في حين نلاحظ أن ما نسبته 8% تمثل المجموعة الرابعة والتي تحتوي على الأفراد الذين أجابوا على هذا السؤال بالبديل "الهواتف المحمولة الذكية" والبالغ عددهم (3)، بينما المجموعة الخامسة التي تحتوي على المجيبين بالبديل "أجهزة تسجيل حديثة رقمية" والبالغ عددهم (2) بنسبة 5 %، أما المجموعة السادسة فكانت للمجيبين بالبديل "أخرى" والتي لم يجب عليها أي فرد ، وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (كا^2) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (5) قدرت بـ 30.07 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات الثلاث لصالح المجيبين ب (أجهزة الكمبيوتر)، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

توفر المؤسسة أجهزة الكمبيوتر التي تساعدها في العمل بالإضافة إلى شرائح الاتصال من أجل الصحفيين بمؤسساتهم ، وهذا يدل على أن المؤسسة توفر الأجهزة التي يستخدمونها من أجل ضمان سير العمل الصحفي، وهو ما توصلت دراسة دليلة غروبة.

السؤال رقم (10):

نص السؤال رقم (10) على: "**هل علاقتك بزملائك تساهم في إنجاح عملك ؟**"، وبعد المعالجة الإحصائية تم التوصل إلى النتيجة الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (16) يوضح توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (10)

بدائل الإجابة على السؤال رقم 10	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	K^2 قيمة	مستوى الدلالة	القرار
نعم	35	% 90	13,0	22,0				دال عند مستوى 0.01
لا	1	% 2	13,0	-12,0	2	56.00	0000,	
أحيانا	3	% 8	13,0	-10,0				
الإجمالي	39	%100	/////					

من خلال الجدول أعلاه رقم (16) نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (39) فردا قد انقسمت إلى ثلاث مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم (10) بالبديل "نعم" وقد بلغ عددهم (35) فردا بنسبة مئوية بلغت 90%، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل "أحيانا" والبالغ عددهم (3) بنسبة مئوية قدرت بـ 8 %، في حين نلاحظ أن ما نسبته 2 % فقط تمثل المجموعة الثالثة التي تحتوي على الأفراد الذين أجابوا على هذا السؤال بالبديل "لا" والبالغ عددهم فرد واحد (1)، وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (كا^2) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (2) قدرت بـ 56 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات الثلاث لصالح المجيبين ب (نعم)، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

العمل الصحفي عمل متكامل وليس نتاج فرد واحد إنما هو عمل مجموعة تكمل بعضها البعض، ولتحقيق ذلك يجب أن تكون هناك علاقة وطيدة بين أعضاء فريق العمل للرقي بالعمل.

السؤال رقم (11):

نص السؤال رقم (11) على: "**هل تعترضك عوائق أثناء أدائك لعملك داخل المؤسسة؟**"، وبعد المعالجة الإحصائية تم التوصل إلى النتيجة الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (17) يوضح توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (11)

بدائل الإجابة على السؤال رقم 11	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	K^2 قيمة	مستوى الدلالة	القرار
نعم	6	%15	13,0	-7,0	2	12.15	0020,	دال عند مستوى 0.01
لا	10	%26	13,0	-3,0				
أحيانا	23	%59	13,0	10,0				
الإجمالي	39	%100	/////					

من خلال الجدول أعلاه رقم (17) نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (39) فردا قد انقسمت إلى ثلاث مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم (11) بالبديل "أحيانا" وقد بلغ عددهم (23) فردا بنسبة مئوية بلغت 59%، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل "لا" والبالغ عددهم (10) بنسبة مئوية قدرت بـ 26 %، في حين نلاحظ أن ما نسبته 15 % فقط تمثل المجموعة الثالثة التي تحتوي على الأفراد الذين أجابوا على هذا السؤال بالبديل "نعم" والبالغ عددهم (6)، وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (كا^2) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (2) قدرت بـ 12.15 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات الثلاث لصالح المجيبين ب (أحيانا)، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

يواجه الصحفيون صعوبات وعوائق كثيرة في عملهم الصحفي الذي يعتبر مهنة المتاعب، وخاصة العوائق المرتبطة بالمؤسسسة كالتقصير في تثمين الجهد الصحفي وحرمانهم من حقوقهم، ناهيك عن المشاكل والمخاطر التي تواجهه أثناء تأدية عملهم.

السؤال رقم (12):

نص السؤال رقم (12) على: "**إذا كانت إجابتك نعم حددها؟**."، وبعد المعالجة الإحصائية تم التوصل إلى النتيجة الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (18) يوضح توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (12)

بدائل الإجابة على السؤال رقم 12	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	K^2 قيمة	مستوى الدلالة	القرار
سياسية	2	33%	1,0	1,0				
اجتماعية	0	0%	1,0	-1,0				
ثقافية	0	% 0	1,0	-1,0				
مهنية	3	50%	1,0	2,0	5	8	0.156	دال عند مستوى 0.01
اقتصادية	1	17%	1,0	0,0				
أخرى	0	0%	1,0	-1,0				
الإجمالي	6	%100	/////					

من خلال الجدول أعلاه رقم (18) نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة المجيبين على السؤال السابق بالبديل نعم والبالغ عددهم إجمالا (6) فردا قد انقسمت إلى ستة مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم (12) بالبديل "مهنية" وقد بلغ عددهم (3) أفراد بنسبة مئوية بلغت 50 %، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل "سياسية" والبالغ عددهم (2) بنسبة مئوية قدرت بـ 33 %، بينما المجموعة الثالثة تمثل الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال بالبديل "اقتصادية" والبالغ عددهم فرد واحد (1) بنسبة مئوية قدرت

بـ 17% في حين نلاحظ أن باقي المجموعات لم يجب عليها ولا فرد ، وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (كا^2) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (5) قدرت بـ 30.07 وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.05)، وبالتالي فإنه ليس هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات الست، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%.

حلت العوائق والصعوبات المهنية الصدارة بنسبة 50% وهذا راجع لضغوطات داخل المؤسسة، وهذا ما يؤكد ما توصلنا إليه في السؤال السابق الخاص بالعوائع التي تعترض الصحفي أثناء تأدية عمله.

السؤال رقم (13):

نص السؤال رقم (13) على: "**هل تعاني من الرقابة من قبل مسؤولك المباشر أثناء تأديتك لمهامك ؟**"، وبعد المعالجة الإحصائية تم التوصل إلى النتيجة الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (19) يوضح توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (13)

بدائل الإجابة على السؤال رقم 13	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	K^2 قيمة	مستوى الدلالة	القرار
نعم	9	%23	13,0	-4,0	2	2.00	3680,	غير دال
لا	14	%36	13,0	1,0				
أحيانا	16	%41	13,0	3,0				
الإجمالي	39	%100	/////					

من خلال الجدول أعلاه رقم (19) نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (39) فردا قد انقسمت إلى ثلاث مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم (13) بالبديل "أحيانا" وقد بلغ عددهم (16) فردا بنسبة مئوية بلغت 41 %، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل "لا" والبالغ عددهم (14) بنسبة مئوية

قدرت بـ 36%، في حين نلاحظ أن ما نسبته 23 % بالنسبة للمجموعة الثالثة التي تحتوي على الأفراد الذين أجابوا على هذا السؤال بالبديل "نعم" والبالغ عددهم فرد واحد (9)، وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (كا^2) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (2) قدرت بـ 2 وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.05)، وبالتالي فإنه ليس هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات الثلاث ، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%.

يصرحون الصحفيون بنسبة 41 % بانهم يتعرضون للرقابة من طرف المسؤولين وهذا راجع الى عدم وجود حرية للصحفيين اثناء تادية مهامهم في حين ان نسبة 36% يقولون انهم يمارسون عملهم بطريقة عادية ولا يتعرضون لضغوطات.

1-2-3 أسئلة المحور الثاني:

السؤال رقم (14):

نص السؤال رقم (14) على: " **برأيك هل تعدد التشريعات الإعلامية بالجزائر يعكس اهتمام الدولة بالقطاع الخاص؟**"، وبعد المعالجة الإحصائية تم التوصل إلى النتيجة الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (20) يوضح توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (14)

بدائل الإجابة على السؤال رقم 14	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	K^2 قيمة	مستوى الدلالة	القرار
نعم	**15**	**38%**	19,5	-4,5				
لا	**24**	**62%**	19,5	4,5	1	2.07	0.150	غير دال
الاجمالي	39	%100		////				

من خلال الجدول أعلاه رقم (20) نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (39) فردا قد انقسمت إلى مجموعتين، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم (14) بالبديل "لا" وقد بلغ عددهم (24) فردا بنسبة مئوية بلغت 62 %، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل "نعم" والبالغ عددهم (15) بنسبة مئوية

قدرت بـ 38%، وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (كا^2) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (1) قدرت بـ 0.150 وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.05)، وبالتالي ليس هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعتين، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%.

نسبة 62 % ترى أن تعدد التشريعات لا يعكس اهتمام الدولة بالقطاع الخاص، وهذا راجع إلى طبيعة القوانين .

السؤال رقم (15):

نص السؤال رقم (15) على: " **هل ترى أن القوانين في الجزائر تضمن للصحفي أهم الحقوق للممارسة المهنية ؟**"، وبعد المعالجة الإحصائية تم التوصل إلى النتيجة الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (21) يوضح توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (15)

بدائل الإجابة على السؤال رقم 15	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	K^2 قيمة	مستوى الدلالة	القرار
نعم	**9**	**23%**	19,5	-10,5				دال عند
لا	**30**	**77%**	19,5	10,5	1	11.30	0.001	مستوى
الاجمالي	39	%100	////					0.01

من خلال الجدول أعلاه رقم (21) نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (39) فردا قد انقسمت إلى مجموعتين، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم (15) بالبديل "لا" وقد بلغ عددهم (30) فردا بنسبة مئوية بلغت 77 %، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل "نعم" والبالغ عددهم (9) بنسبة مئوية قدرت بـ 23 %، وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (كا^2) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (2) قدرت بـ 11.30 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعتين

لصالح المجيبين ب (لا)، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

القوانين لا تضمن للصحفي اهم الحقوق في بعض الأحيان ولا تخدم مصالح الصحفي وهذا راجع للثغرات القانونية وهذا ما اكدته لنا النتائج المتوصل اليها.

السؤال رقم (16):

نص السؤال رقم (16) على: "**ما هي الثغرات التي أغفلتها قوانين الإعلام في الجزائر؟**"، وبعد المعالجة الإحصائية تم التوصل إلى النتيجة الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (22) يوضح توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (16)

بدائل الإجابة على السؤال رقم 16	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	قيمة K^2	مستوى الدلالة	القرار
حقوق صحفيين	28	% 72	13,0	15,0	2	29.07	0000,	دال عند مستوى 0.01
واجبات صحفيين	10	% 26	13,0	-3,0				
حلات أخرى	1	% 2	13,0	-12,0				
الإجمالي	39	%100	/////					

من خلال الجدول أعلاه رقم (22) نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (39) فردا قد انقسمت إلى ثلاث مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم (16) بالبديل "حقوق صحفيين" وقد بلغ عددهم (28) فردا بنسبة مئوية بلغت 72%، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل "واجبات صحفيين" والبالغ عددهم (10) بنسبة مئوية قدرت بـ 26 %، في حين نلاحظ أن ما نسبته 2 % فقط تمثل المجموعة الثالثة التي تحتوي على الأفراد الذين أجابوا على هذا السؤال بالبديل "حالات أخرى" والبالغ عددهم (1)، وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (كا^2) حيث

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (2) قدرت بـ 29.07 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات الثلاث لصالح المجيبين ب (حقوق صحفيين)، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

تبين ان نسبة72%تدل على ان حقوق الصحفيين مغفلة في قانون الاعلام وان التشريعات الإعلامية فيها نقص كبير خاصة وانها لا تكفل حقوق الصحفيين.

السؤال رقم (17):

نص السؤال رقم (17) على: " **هل تعتقد أن قانون الإعلام 2012 يتجاوز الثغرات القوانين السابقة ؟**"، وبعد المعالجة الإحصائية تم التوصل إلى النتيجة الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (23) يوضح توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (17)

بدائل الإجابة على السؤال رقم 17	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	قيمة K^2	مستوى الدلالة	القرار
نعم	12	31%	19,5	-7,5				
لا	27	69%	19,5	7,5	1	5.76	0.016	دال عند مستوى 0.01
الاجمالي	39	%100		////				

من خلال الجدول أعلاه رقم (23) نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (39) فردا قد انقسمت إلى مجموعتين، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم (17) بالبديل "لا" وقد بلغ عددهم (27) فردا بنسبة مئوية بلغت 69 %، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل "نعم" والبالغ عددهم (12) بنسبة مئوية قدرت بـ 31 %، وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (كا^2) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (2) قدرت بـ 5.76 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين

المجموعتين لصالح المجيبين ب (لا)، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%. قانون الإعلام 2012 أيضا فيه نقائص وثغرات.

السؤال رقم (18):

نص السؤال رقم (18) على: "**بحكم تجربتك في الميدان ما هي أكثر المعوقات القانونية تأثيرا على الصحافة الخاصة في الجزائر؟**."، وبعد المعالجة الإحصائية تم التوصل إلى النتيجة الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (24) يوضح توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (18)

بدائل الإجابة على السؤال رقم 18	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	K^2 قيمة	مستوى الدلالة	القرار
حق الوصول لمصدر المعلومات	6	% 15.5	6,5	-,5	5	13.15	0.022	دال عند مستوى 0.01
تدخل السلطة وضغوطاتها	11	28%	6,5	4,5				
عدم إنشاء سلطة ضبط الصحافة المكتوبة	11	28%	6,5	4,5				
العقوبات والمتابعات القضائية	6	% 15.5	6,5	-,5				
ارتفاع الغرامات المالية	5	13%	6,5	-1,5				
أخرى	0	0%	6,5	-6,5				
الإجمالي	39	%100	/////					

من خلال الجدول أعلاه رقم (24) نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (39) فردا قد انقسمت إلى ستة مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم (18) بالبديل " تدخل السلطة وضغوطاتها" وقد بلغ عددهم (11) فردا بنسبة مئوية بلغت 28 %، وكذلك المجموعة الثانية التي تمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل "عدم إنشاء سلطة ضبط الصحافة المكتوبة" والبالغ عددهم أيضا (11) بنسبة مئوية قدرت بـ 28 %، بينما المجموعة الثالثة تمثل الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال بالبديل "حق الوصول لمصدر المعلومات" والبالغ عددهم (6) بنسبة مئوية قدرت بـ 15.5% %، وكذلك ما نسبته 15.5% تمثل المجموعة الرابعة والتي تحتوي على الأفراد الذين أجابوا على هذا السؤال بالبديل "العقوبات والمتابعات القضائية" والبالغ عددهم (6)، بينما المجموعة الخامسة التي تحتوي على المجيبين بالبديل "ارتفاع الغرامات المالية" بلغ عددهم (5) بنسبة 13 %، أما المجموعة السادسة فكانت للمجيبين بالبديل "أخرى" والتي لم يجب عليها أي فرد ، وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية ($كا^2$) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (5) قدرت بـ 13.15 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات الثلاث لصالح المجيبين ب (تدخل السلطة وضغوطاتها) والمجيبين بـ (عدم إنشاء سلطة ضبط الصحافة المكتوبة) ، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

عدم إنشاء سلطة ظبط الصحافة المكتوبة والضغوطات التي تمارسها الدولة تشكل عائقا للصحفي، لتليها عدم الوصول إلى مادر المعلومة، حيث تعتبر من أكثر المعوقات التي تحول دون قدرة الصحفي على أداء مهامه.

السؤال رقم (19):

نص السؤال رقم (19) على: "**ما رأيك في القانون الإعلامي 2012 ؟**"، وبعد المعالجة الإحصائية تم التوصل إلى النتيجة الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (25) يوضح توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (19)

بدائل الإجابة على السؤال رقم 19	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	K^2 قيمة	مستوى الدلالة	القرار
يخدم الصحفي	9	%23	13,0	-4,0				دال عند مستوى 0.01
لا يخدم الصحفي	28	%72	13,0	15,0	2	27.84	0000,	
أخرى	2	%5	13,0	-11,0				
الإجمالي	39	%100	/////					

من خلال الجدول أعلاه رقم (25) نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (39) فردا قد انقسمت إلى ثلاث مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم (19) بالبديل "لا يخدم الصحفي" وقد بلغ عددهم (28) فردا بنسبة مئوية بلغت 72 %، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل "يخدم الصحفي" والبالغ عددهم (9) بنسبة مئوية قدرت بـ 23 %، في حين نلاحظ أن ما نسبته 5 % بالنسبة للمجموعة الثالثة التي تحتوي على الأفراد الذين أجابوا على هذا السؤال بالبديل "أخرى" والبالغ عددهم فردين (2)، وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (كا^2) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (2) قدرت بـ 27.84 وهي قيمة دالة إحصائيا عند

مستوى الدلالة ألفا (α=0.01)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعتين لصالح المجيبين ب (لا يخدم الصحفي)، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

هو قانون يعاني من نقائص وثغرات لذلك يجب إعادة النظر فيه وإدخال تعديلات على المواد القانونية التي يتضمنها، إذ أنه لا يخدم الصحفي.

2- النتائج العامة :

2-1 نتائج المحور الأول : " المعوقات الشخصية التي تعيق عمل الصحفي ".

- أغلب الصحفيين لا يجيدون صعوبة في تعدد اللهجات بين زملائهم في المؤسسة الاعلامية التي ينتمون اليها.
- أغلبية الصحفيين لديهم مقدرة لغوية في اللغات الأجنبية .
- أغلب المؤسسات الاعلامية حسب تصريحات الصحفيين لا تقوم بتقديم دورات تدريبية .
- ما يقارب 59% من الصحفيين غالبا ما يوجهون مشاكل أثناء تأدية عملهم في حين أنا نسبة 26% لا يواجهون مشاكل .

2-2 نتائج المحور الثاني : "المعوقات المهنية التي يوجهوها الصحفي داخل المؤسسة ".

- لا يوجد توافق كلي بين اتجاهات الصحفيين والخط السياسي للوسيلة الاعلامية حيث ان نسبة 8 % يقرون بعدم وجود تطابق وأنهم يعملون في بيئة تتعارض تماما مع اتجاهتهم .
- في غالب الأحيان وحسب نتائج الموصل اليها فإن رئيس التحرير ومسؤلي الصحيفة غالبا ما يقومون برفض أعمال الصحفيين ونشرها وهذا بنسبة 59% في حين 41% يرون بانه نادرا ما يتعرضون برفض نشر موضوعاتهم .
- الامكانيات المادية المتوفرة لدى المؤسسة تكفي لتغطية الاحتياجات الضرورية واللازمة لسير عمل الصحفي .
- تقوم المؤسسة الاعلامية بتوفير الأجهزة الضرورية واللازمة كأجهزة الكمبيوتر وشرائح الاتصال.
- في غالب الأحيان ما يتعرض مفردات العينة وهم الصحفيين الى صعوبات وعوائق أثناء تأدية عملهم وهذا بنسبة 59% في صرح بنسبة26% انهم لايواجهون صعوبات .

- في غالب الأحيان يتعرض الصحفيون الى رقابة دخل مؤسساتهم الاعلامية وهذا دليل على ان رئيس التحرير ومسؤلي الصحيفة يقومون بممارسة نوع من الضغوطات على الصحفيين .

2-3 نتائج المحور الثالث : "المعوقات التشريعية التي يواجهها الصحفي ":

- تعدد التشريعات الاعلامية بالجزائر لا يعكس اهتمام الدولة بالقطاع الخاص .
- قوانين الاعلام بالجزائر حسب مفردات الدراسة لا تقوم بضمان حقوق الصحفيين .
- أغلبية أفراد الدراسة يقرون أن حقوق الصحفيين مضمونة.
- قانون 2012 حسب النتائج المتوصل اليها لا يحمل أي تغيير ولا يتجاوز ثغرات القانونية السابقة.
- تدخل السلطة وضغوطاتها وعدم انشاء سلطة الضبط الصحافة المكتوبة من أكثر المعوقات القانونية تأثيرا على الصحافة الخاصة بالجزائر .
- حسب مفردات العينة فإن قانون الاعلام 2012 لا يخدم الصحفيين وفيه نقائص وثغرات قانونية.

وهذا ما توصلت له الدراسة السابقة المشابهة بعنوان معوقات حرية الصحافة في الجزائر لطالبة احلام باي حيث توصلت الى جملة من النتائج نوجزها فيما يلي:

- ان الصحافي في الجزائر يتعرض اثناء ممارسة لمهنة لمعوقات سياسية قانونية تحد من حريته ،واهمها ضغوط السلطة الحاكمة للممارسة على الصحافة.
- وان الصحافي في الجزائر يتعرض ايضا لمعوقات اقتصادية وهي: الضغط الناتج عن التمويل العمومي والخاص ،اضافة الى ضغط الدولة على الصحف عن طريق الديون و الاحتكار المطابع.
- كما يتعرض الصحافي الجزائري لمعوقات مهنية تتمثل في صعوبة الوصول الى مصادر المعلومات ورقابة رئيس التحرير.
- ان الصحافي في الجزائر يتعرض لمعوقات اجتماعية تتمثل في انتشار الامية في اوساط الجمهور.
- كما اتضح من خلال الدراسة ان اكبر مشكل يواجه حرية الصحافة في الجزائر هو المعوقات المهنية.

الخاتمة :

يواجه الصحفيون في الجزائر صعوبات وعوائق كثيرة تؤثر في عملهم الذي يتميز بخصوصية فكرية أدبية وفنية ذات أهمية بالغة في تشكيل الرأي العام وتنوير المجتمع .

وليس جديد القول ان الصحافة هي مهنة المتاعب منذ ظهورها . الا أن تدخل المؤثرات الخارجية والداخلية في المؤسسة الإعلامية يزيد من صعوبات العمل الاعلامي ويجعله أقل انصافا للصحفي ، على غرار الصعوبات التي تضعها إدارات المؤسسات الإعلامية على قائمة أولوياتها أولا تسعى إلى التخفيف من حدتها ، وهي تلك المرتبطة بممارسة المهنية الداخلية كعدم توفير الإمكانات المادية، وعدم تثمين جهد الصحفي و التصير في منحه راتبا يتناسب حجم المتاعب اليومية الي يواجهها أثناء البحث عن المعلومة و هذا يدخل ضمن معوقات الصحافة الخاصة في الجزائر .

وقد لفتت المبادرة الوطنية من أجل كرامة الصحفي الإنتباه إلى التقصير في إعداد الإتفاقيات الجماعية وعدم تطبيقها لدى صحف القطاع الخاص في الجزائر ، ما انعكس سلبا على الحالة الاجتماعية للصحفي والمهنة بشكل عام .

كشفت نتائج الدراسة عن صعوبات، أهمها تدني الرواتب ، وغياب التكوين لتحسين الأداء المهني وتطويره من جهة ثانية ، إضافة الى صعوبات ترتبط بخصوصية العمل الصحفي في حد ذاته ، كمعوقات الوصول إلى مصادر الخبر الرسمي وغير الرسمي ، وضغوط العمل المتواصل وقيود حرية التعبير.

والملاحظ أن بعض الصعوبات المهنية أو التنظمية ، هي جزء من وضع عام تعيشه العديد من الصحف الخاصة في الجزائر من حيث عدم إحترام معايير التوظيف في المهنية ، وهضم حقوق الصحفيين

والمرسلين بمنحهم رواتب أقل من الأجر الوطني المضمون ، وعدم التصريح بيهم لدى مصالح ضمان الاجتماعي .

كما أبرزت الدراسة إنتهاك أخلاقيات مهنة الصحافة تحت "ذريعة" الغوائق المهنية التي تدفع الصحفي الى إرتكاب الأخطاء وتجاهل المعايير الأخلاقية ، فيميل الصحفيون تحت ضغوط المنافسة الإعلامية وعامل الوقت ...نحو كتابة أخبار غير مؤكدة ، أو رفض التنقل إلى موقع الحدث أو تحرى الدقة الموضوعية ، كما يكشف الواقع المهني عن الكثير من الممارسات غير الأخلاقية ، كا الكتابة مقابل المال، أو الكتابة إستجابة لإملاءات جهات نافذة مع تعمد التركيز على قضايا وتهميش أخرى، من أطراف تمارس ضغوطا مباشرة على الصحفي أو على المؤسسة التي يعمل فيها .

ويعتبر نشر معلومات غير مؤكدة من مصداقياتها ، والتشهير بالشخصيات العامة و الأشخاص العاديين يعتبر انحراف يتعارض مع أخلاقيات المهنة ، وعليه فإن تحسين ظروف العمل الصحفي بتلبية وتوفير متطلبات الصحفين الأداء عملهم ، يساعد في تقليل من الضغوط المهنية و رفع المستوى أداء الذي لا يتعرض للعوائق والصعوبات مادية واقتصاية وقانونية والسياسة والاجتماعية والمهنية تدفع بالصحفي إلى التقصير في أداء واجباته ، وإنتهاك أخلاقيات المهنة ولاسيما عندما يتعلق الأمر بالتزام الموضوعية وتحري الصدق والدقة فيما يكتب .

المراجع:

اولا الكتب :

1. ابراهيم الحامد الأسطل : مناهج البحث العلمي (قسم المناهج والتكنولوجيا والتعليم)، جامعة الاسلامية، غزة، 2012 .
2. احمد بن مرسلي، مناهج البحث العلمي في العلوم الاعلام والاتصال، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط4 ،2003 .
3. اسماعيل معراف قالية : الاعلام حقائق وأبعاد ، ديوان مطبوعات الجامعية للنشر، الجزائر، ب ط .
4. اسماعيل معراف قالية، اعلام حقائق وأبعاد، الجزائر، ع255، 2000 .
5. اسماعيل معراف قالية، الاعلام حقائق وابعاده، الجزائر 1999 .
6. خليل ابواصبع،صالح،ادارة المؤسسات الاعلامية في الوطن العربي،عمان(دار ارام للدراسات والنشر والتوزيع)،1997.
7. ربحي مصطفى عليان، عثمان مُحَّد غنيم : مناهج البحث أساليب البحث العلمي نظرية وتطبيق، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009 .
8. عبد الله زلطة ، القائم بالاتصال في الصحافة(دراسة نظرية وميدانية)،القاهرة،الدار العالمية للنشر والتوزيع،2007.
9. شحاته سليمان : مناهج البحث بين النظرية والتطبيقي، مركز الاسكندرية للكتاب، القاهرة، 2006 .
10. الطاهر ابن ضيف الله، من التعددية السياسية إلى حرية الصحافة، المجلة الجزائرية للإتصال معهد علوم الاعلام والاتصال، جامعة الجزائر، العدد 05، 1991 .
11. عبد الرحمن ابن عبد الله الواصل : البحث العمي خطواته ومراحله، محافظة عنيزة، السعودية، ص49، 48 .
12. عبد الحميد عطية ، حافظي بدوي ، هناء، الخدمة الاجتماعية والمجالات تطبيقها، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث،1998.
13. علي عويس خير الدين : دليل البحث العلمي، دار الفكر العربي، القاهرة، 1988 .

14. مُحَّد الخطيب، سعدى، العوائق امام حرية الصحافة في العالم العربي،دراسة تحليلية للعوائق القانونية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والدولية،بيروت،منشورات الحلبي الحقوقية،2008.
15. نورالدين تواتي، الصحافة المنكتوبة السمعية البصرية في الجزائر، ط1، الجزائر ، دار خلدون للنشر والتوزيع ،2008 .
16. يوسف تمار ، تحليل المحتوى للبحثين والطلبة الجامعيين ، ط1، الجزائر، 2005.

مجلات ودوريات:

17. فضيل دليو، الصحافة المكتوبة في الجزائر بين الاصالة والاغتراب ،المستقبل العربي، ع255،ماي2000.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
تخصص صحافة مكتوبة

الموضوع:

- معوقات الصحافة الخاصة في الجزائر
- دراسة ميدانية لعينة من صحفي القطاع

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته :

إن بيانات هذه الاستمارة سرية ولا تستعمل إلا في أغراض البحث العلمي , والمعلومات التي يتم الإدلاء بها تبقى سرية ولهذا نرجو منكم قراءة الأسئلة جيدا والإجابة بنزاهة وموضوعية, نأمل منكم إحاطتها بالجدية والاهتمام والمصداقية بغرض الوصول إلى نتائج حقيقة معبرة عن الواقع.

- ضع علامة (X) أمام الإجابة المختارة
- يمكن أن تكون الاجابات متعددة لسؤال واحد.

من إعداد الطالبة

- مكتوت رقية

إشراف الدكتور :

- ازواوي احمد مهدي

السنة الجامعية : 2016 – 2017.

المحور الأول : البيانات الشخصية

1- الجنس :

ذكر ☐ أنثى ☐

2- الخبرة المهنية :

أقل من 5 سنوات ☐ من 5 إلى 10سنوات ☐

أكثر من 10 سنوات ☐

3- الوظيفة :

مراسل صحفي ☐ صحفي ☐ رئيس قسم ☐ رئيس تحرير ☐

وظيفة أخرى، أذكرها :.....

4- المستوى التعليمي :

ثانوي ☐ جامعي ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐

5- لغة التكوين :

عربية ☐ فرنسية ☐ تكوين متعدد اللغات ☐

6- التخصص

إعلام و اتصال ☐ لغة أجنبية ☐ أدب عربي ☐ اقتصاد ☐

علم الاجتماع ☐ تخصص آخر ، أذكره.....

المحور الثاني : المعوقات الشخصية التي تعيق عمل الصحفي :

1. **هل تعدد اللهجات بين زملائك الصحفيين يعتبر عائقا ؟**

نعم ☐ لا ☐ أحيانا ☐

- **إذا كانت الإجابة لا**

فهل لديك مقدرة لغوية في اللغة الأجنبية:

نعم ☐ لا ☐ نوعا ما ☐

2. **هل تقدم لكم الجريدة دورات تدريبية أو تربصات بهدف تحسين المستوى ؟**

نعم ☐ لا ☐ أحيانا ☐

3. **هل توجد صعوبة في التنقل من مكان عملك (مقر الجريدة أو المكتب) لموقع الحدث أو الخبر؟**

نعم ☐ لا ☐ أحيانا ☐

4. **هل تعاني من مشاكل أثناء عملك ؟**

نعم ☐ لا ☐ أحيانا ☐

المحور الثالث: المعوقات المهنية التي يواجهها الصحفي داخل مؤسسة ؟

1) هل هناك تطابق الخط السياسي للصحيفة التي تعمل بها واتجاهاتك ؟

تطابق تام ☐ تطبق نسبي ☐ لا يوجد تطابق ☐

2) هل سبق أن رفض رئيس التحرير أو مسؤول الصحيفة نشر موضوعاتك ؟

دائما ☐ احيانا ☐ نادرا ☐

3) هل يتدخل رئيس التحرير في تعديل أو تغيير مقالاتك ؟

نعم ☐ لا ☐ أحيانا ☐

4) هل الإمكانيات المادية لدى مؤسستكم كافية لتمويل احتياجات المؤسسة ؟

نعم ☐ لا ☐ نادرا ☐

5) ما هي الامكانات المتوفرة التي توفرها لك المؤسسة ؟

- الأنترنت ☐ أجهزة الكمبيوتر ☐
- الهواتف المحمولة الذكية ☐ أجهزة تسجيل حديثة رقمية ☐
- شرائح الاتصال ☐
- وسائل أخرى ، أذكرها :.....

6) هل علاقتك بزملائك تساهم في إنجاح عملك ؟

نعم ☐ لا ☐ أحيانا ☐

7) هل تعترضك عوائق أثناء أدائك لعملك داخل المؤسسة ؟

نعم ☐ لا ☐ أحيانا ☐

إذا كانت إجابتك بنعم يرجى تحديد هذه العوائق:

سياسية ☐ اجتماعية ☐ ثقافية ☐

مهنية ☐ اقتصادية ☐

أخرى ،أذكرها.....

8) هل تعاني من الرقابة من قبل مسؤولك المباشر أثناء تأديتك لمهامك ؟

نعم ☐ لا ☐ أحيانا ☐

المحور الرابع : المعوقات التشريعية التي تواجه الصحفي :

1- برأيك، هل تعدد التشريعات الإعلامية في الجزائر يعكس اهتمام الدولة بالقطاع الخاص؟

نعم ☐ لا ☐

2- هل ترى أن القانون في الجزائر يضمن للصحفي أهم حقوق الممارسة المهنية؟

نعم ☐ لا ☐

3- ما هي الثغرات التي أغفلتها قوانين الإعلام في الجزائر :

حقوق الصحفيين ☐ الواجبات الصحفيين ☐

أمور أخرى اذكرها :.....

4- هل تعتقد أن قانون الإعلام لسنة 2012 يتجاوز الثغرات القوانين السابقة؟

نعم ☐ لا ☐

5- بحكم تجربتك في الميدان ما هي أكثر المعوقات القانونية تأثيرا على الصحافة الخاصة في الجزائر ؟

- حق الوصول لمصدر المعلومات ☐
- تدخل السلطة وضغوطاتها ☐
- عدم إنشاء سلطة ضبط الصحافة المكتوبة ☐
- العقوبات والمتابعات القضائية ☐
- ارتفاع الغرامات المالية ☐

معوقات أخرى أذكرها:.....

6- ما رأيك قانون الإعلام لسنة 2012 ؟

يخدم الصحفي ☐ - لا يخدم الصحفي ☐

ملحق نتائج الدراسة

Effectifs

VAR00001				
		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide
Valide	ذكر	20	51,3	51,3
	أنثى	19	48,7	48,7
	Total	39	100,0	100,0

Effectifs

VAR00002				
		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide
Valide	أقل من 5 سنوات	16	41,0	41,0
	من 5 إلى 10 سنوات	16	41,0	41,0
	أكثر 10 سنوات	7	17,9	17,9
	Total	39	100,0	100,0

Effectifs

VAR00003				
		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide
Valide	مراسل صحفي	3	7,7	7,7
	صحفي	26	66,7	66,7
	رئيس قسم	8	20,5	20,5
	رئيس تحرير	1	2,6	2,6
	أخرى	1	2,6	2,6
	Total	39	100,0	100,0

Effectifs

VAR00004				
		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide
Valide	ثانوي	2	5,1	5,1
	جامعي	37	94,9	94,9
	Total	39	100,0	100,0

Effectifs

VAR00005				
		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide
Valide	عربية	24	61,5	61,5
	فرنسية	5	12,8	12,8
	مزدوجة اللغة	10	25,6	25,6
	Total	39	100,0	100,0

Effectifs

VAR00006				
		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide
Valide	1,00	23	59,0	60,5
	2,00	3	7,7	7,9
	3,00	2	5,1	5,3
	4,00	1	2,6	2,6
	5,00	1	2,6	2,6
	6,00	8	20,5	21,1
	Total	38	97,4	100,0
Manquante	Système manquant	1	2,6	
Total		39	100,0	

Tests non paramétriques

Test du Khi-deux

Fréquences				
	هل تعدد اللهجات بين زملائك الصحفيين يعتبر عائق			
	Modalité	Effectif observé	Effectif théorique	Résidu
1	نعم	2	13,0	-11,0
2	لا	36	13,0	23,0
3	أحيانا	1	13,0	-12,0
Total		39		

Test	
	VAR00007
Khi-deux	61,077[a]
ddl	2
Signification asymptotique	,000

Test du Khi-deux

Fréquences				
	VAR00008			
	Modalité	Effectif observé	Effectif théorique	Résidu
1	نعم	21	12,0	9,0
2	لا	1	12,0	-11,0
3	نوعا ما	14	12,0	2,0
Total		36		

Test	
	VAR00008
Khi-deux	17,167[a]
ddl	2
Signification asymptotique	,000

Test du Khi-deux

Fréquences				
	VAR00009			
	Modalité	Effectif observé	Effectif théorique	Résidu
1	نعم	4	13,0	

2	لا	23	13,0	10,0
3	أحينا	12	13,0	-1,0
Total		39		

Test	
	VAR00009
Khi-deux	14,000[a]
ddl	2
Signification asymptotique	,001

Test du Khi-deux

Fréquences				
	VAR00010			
	Modalité	Effectif observé	Effectif théorique	Résidu
1	نعم	10	13,0	-3,0
2	لا	10	13,0	-3,0
3	أحيانا	19	13,0	6,0
Total		39		

Test	
	VAR00010
Khi-deux	4,154[a]
ddl	2
Signification asymptotique	,125

Test du Khi-deux

Fréquences				
	VAR00011			
	Modalité	Effectif observé	Effectif théorique	Résidu
1	نعم	6	13,0	-7,0
2	لا	10	13,0	-3,0
3	أحيانا	23	13,0	10,0
Total		39		

Test	
	VAR00011
Khi-deux	12,154[a]
ddl	2
Signification asymptotique	,002

Test du Khi-deux

Fréquences				
	VAR00012			
	Modalité	Effectif observé	Effectif théorique	Résidu
1	تام	2	13,0	-11,0
2	نسبي	34	13,0	21,0
3	لا يوجد	3	13,0	-10,0
Total		39		

Test	
	VAR00012
Khi-deux	50,923[a]
ddl	2
Signification asymptotique	,000

Test du Khi-deux

Fréquences				
	VAR00013			
	Modalité	Effectif observé	Effectif théorique	Résidu
1	دائما	0	13,0	-13,0
2	أحيانا	23	13,0	10,0
3	نادرا	16	13,0	3,0
Total		39		

Test	
	VAR00013
Khi-deux	21,385[a]
ddl	2
Signification asymptotique	,000

Test du Khi-deux

Fréquences				
	VAR00014			
	Modalité	Effectif observé	Effectif théorique	Résidu
1	نعم	10	13,0	-3,0
2	لا	10	13,0	-3,0
3	أحيانا	19	13,0	6,0
Total		39		

Test	
	VAR00014
Khi-deux	4,154[a]
ddl	2
Signification asymptotique	,125

Test du Khi-deux

Fréquences				
	VAR00015			
	Modalité	Effectif observé	Effectif théorique	Résidu
1	دائما	9	13,0	-4,0
2	أحيانا	28	13,0	15,0
3	نادرا	2	13,0	-11,0
Total		39		

Test	
	VAR00015
Khi-deux	27,846[a]
ddl	2
Signification asymptotique	,000

Test du Khi-deux

Fréquences				
	VAR00016			
	Modalité	Effectif observé	Effectif théorique	Résidu
1	نوفر النت	6	6,5	-,5
2	أجهزة الكمبيوتر	16	6,5	9,5
3	الهواتف المحمولة الذكية	3	6,5	-3,5
4	أجهزة تسجيل حديثة رقمية	2	6,5	-4,5
5	شرائح الاتصال	12	6,5	5,5
6	أخرى	0	6,5	-6,5
Total		39		

Test	
	VAR00016
Khi-deux	30,077[a]
ddl	5
Signification asymptotique	,000

Test du Khi-deux

Fréquences				
	VAR00017			
	Modalité	Effectif observé	Effectif théorique	Résidu
1	نعم	35	13,0	22,0
2	لا	1	13,0	-12,0
3	أحيانا	3	13,0	-10,0
Total		39		

Test	
	VAR00017
Khi-deux	56,000[a]
ddl	2
Signification asymptotique	,000

Test du Khi-deux

Fréquences				
	VAR00018			
	Modalité	Effectif observé	Effectif théorique	Résidu
1	نعم	6	13,0	-7,0
2	لا	10	13,0	-3,0
3	أحيانا	23	13,0	10,0
Total		39		

Test	
	VAR00018
Khi-deux	12,154[a]
ddl	2
Signification asymptotique	,002

Test du Khi-deux

Fréquences				
	VAR00019			
	Modalité	Effectif observé	Effectif théorique	Résidu
1	سياسية	2	1,0	1,0
2	اجتماعية	0	1,0	-1,0
3	ثقافية	0	1,0	-1,0
4	مهنية	3	1,0	2,0
5	اقتصادية	1	1,0	0,0
6	أخرى	0	1,0	-1,0
Total		6		

Test	
	VAR00002
Khi-deux	8,000[a]
ddl	5
Signification asymptotique	,156

Test du Khi-deux

Fréquences				
	VAR00020			
	Modalité	Effectif observé	Effectif théorique	Résidu
1	نعم	9	13,0	-4,0
2	لا	14	13,0	1,0
3	أحيانا	16	13,0	3,0
Total		39		

Test	
	VAR00020
Khi-deux	2,000[a]
ddl	2
Signification asymptotique	,368

Test du Khi-deux

Fréquences				
	VAR00021			
	Modalité	Effectif observé	Effectif théorique	Résidu
1	نعم	15	19,5	-4,5
2	لا	24	19,5	4,5
Total		39		

Test	
	VAR00021
Khi-deux	2,077[a]
ddl	1
Signification asymptotique	,150

Test du Khi-deux

Fréquences				
	VAR00022			
	Modalité	Effectif observé	Effectif théorique	Résidu
1	نعم	9	19,5	-10,5
2	لا	30	19,5	10,5
Total		39		

Test	
	VAR00022
Khi-deux	11,308[a]
ddl	1
Signification asymptotique	,001

Test du Khi-deux

Fréquences				
	VAR00023			
	Modalité	Effectif observé	Effectif théorique	Résidu
1	حقوق صحفيين	28	13,0	15,0
2	واجبات صحفيين	10	13,0	-3,0
3	حلات أخرى	1	13,0	-12,0
Total		39		

Test	
	VAR00023
Khi-deux	29,077[a]
ddl	2
Signification asymptotique	,000

Test du Khi-deux

Fréquences				
	VAR00024			
	Modalité	Effectif observé	Effectif théorique	Résidu
1	نعم	12	19,5	-7,5
2	لا	27	19,5	7,5
Total		39		

Test	
	VAR00024
Khi-deux	5,769[a]
ddl	1
Signification asymptotique	,016

Test du Khi-deux

Fréquences				
	VAR00025			
	Modalité	Effectif observé	Effectif théorique	Résidu
1	حق الوصول لمصدر المعلومات	6	6,5	-,5
2	تدخل السلطة وضغوطاتها	11	6,5	4,5
3	عدم إنشاء سلطة ضبط الصحافة المكتوبة	11	6,5	4,5
4	العقوبات والمتابعات القضائية	6	6,5	-,5
5	ارتفاع الغرامات المالية	5	6,5	-1,5
6	أخرى	0	6,5	-6,5
Total		39		

Test	
	VAR00025
Khi-deux	13,154[a]
ddl	5
Signification asymptotique	,022

Test du Khi-deux

Fréquences				
	VAR00026			
	Modalité	Effectif observé	Effectif théorique	Résidu
1	يخدم الصحفي	9	13,0	-4,0
2	لا يخدم الصحفي	28	13,0	15,0
3	أخرى	2	13,0	-11,0
Total		39		

Test	
	VAR00026
Khi-deux	27,846[a]
ddl	2
Signification asymptotique	,000